شرح

للحافظ ابن حجر

(نسخة مبدئية إلكترونية)

د. مضحي بن عبيد الشمري

Abuzaidsh77@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى

شارح كتاب "نخبة الفكر"،

هو: أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني، المولود عام ثلاثٍ وسبعين وسبعمائة للهجرة، وقد توفي رحمه الله عام اثنين وخمسين وثمانمائة.

نشأ رحمه الله تعالى يتيمًا، وعُرف بطلب العلم والبذل فيه مبكرًا، وتتلمذ على علماء أعلام كُثر، منهم: البلقيني، وابن الملقن، وابن جماعة، والفيروز آبادي، والحافظ العراقي، وغيرهم، رحمة الله تعالى عليهم أجمعين، وقد جمع رحمه الله شيوخه في كتابٍ بعنوان: "المجمع المؤسس".

صنف كثيرًا من المصنفات، تقرب من مائة وخمسين مصنفًا، وترجم لنفسه رحمه الله في كتاب "رفع الإصر عن قضاة مصر"(١)، وترجم له الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى ترجمة حافلة في كتابه "الجواهر والدرر"، ذكر فيها أنه سمع شيخه ابن حجر يقول: (لست راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"(٢)، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان"(٣)، ... بل رأيته في موضع أثنى على "شرح البخاري" و"التغليق" و"النخبة")(٤).

وقد ألف رحمه الله تعالى هذا الكتاب "نخبة الفكر" عام ثمانمائة واثني عشر للهجرة، كما ذكر هذا الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى.

---

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر (ص:٦٢).

(٢) يخطئ بعضهم فيسمي مقدمة شرح صحيح البخاري بـ "هَدْي الساري"، والصواب "هُدَى الساري".

(٣) وقد بنى الحافظ ابن حجر كتابه هذا على كتاب الحافظ الذهبي ميزان الاعتدال.

(٤) الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩).

ونقل الصنعاني رحمه الله تعالى عن ابن الوزير أن ابن حجر إنما ألف كتابه هذا بعد ذلك عام ثمانمائة وسبعة عشر للهجرة[1].

والصواب الأول، أنه ألفه عام ثمانمائة واثني عشر؛ لأن من بين من سأله أن يؤلف هذا الكتاب هو شمس الدين الزركشي، وقد توفي بعدها بسنة، عام ثمانمائة وثلاثة عشر.

أيضًا شرح هذا الكتاب تقي الدين الشمني رحمه الله -وهو شيخ ابن حجر- ونظمه في كتابه: "الرتبة" عام ثمانمائة وأربعة عشر، وهذا يدل على انتهاء ابن حجر من الكتاب قبل ذلك.

وعلم مصطلح الحديث هو من علوم الآلة؛ فالعلوم علمان:

علوم مقصودة لذاتها: كالقرآن والسنة والتفقه فيهما.

وعلوم يُقصَدُ منها التوصل إلى غيرها، وهي علوم الآلة: كأصول الفقه والنحو ومصطلح الحديث.

وكثير من طلبة العلم إذا تعلم مصطلح الحديث وفهمه يقتصر عليه، بينما المقصود أن يمارس هذا العلم ويطبقه ويقوم بتخريج الأحاديث، والنظر في كلام الأئمة النقاد ليتعلَّم كيف صححوا هذا الحديث، وكيف ضعفوا ذاك الحديث، وما إلى ذلك.

---

(١) إسبال المطر على قصب السكر (ص:١٩٢).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

الحَمْد لله الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَديرًا، وصـلَّى اللهُ عَلى سَـيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَـلَهُ إِلى النَّاس كافَّةً بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطلاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ، وبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ.

الشرح:

قوله رحمه الله: (فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت وبسطت)، أراد الإشارة إلى شيء من أسباب تأليف هذا المختصر؛ وهو أن التصانيف في هذا الفن كثيرة ومتنوعة، وهذا واضح، فقد أُلِّفَتْ مصنفات كثيرة في المصطلح قبل ابن حجر رحمه الله تعالى، من أشهرها: كتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، وكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وقد بُني على كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح أكثر من مائة مصنَّف، ما بين مبسوط ومختصر، ثم جاء ابن حجر وألف هذا المختصر، ثم شرحه رحمه الله تعالى.

وقد تستغلق بعض العبارات في كتاب "النخبة" على القارئ، ولا يعرف المقصود منها، فإذا وجد ذلك فإن من أفضل ما يعين على فهمها هو شرح ابن حجر رحمه الله تعالى نفسه لهذا الكتاب، فقد شرح هذا الكتاب في كتابه "نزهة النظر".

ولما شرح شيخ ابن حجر تقي الدين الشمني كتاب "النخبة" في كتابه "نتيجة النظر" فسَّر بعض الأشياء، وخالفه ابن حجر رحمه الله في "النزهة"، وكان يقول: صاحب البيت أدرى بما فيه[1]، يعني أن ابن حجر صاحب هذا المختصر أدرى بالذي يعنيه في عباراته في مختصره هذا.

---

(١) نزهة النظر (ص:١٢).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَسَأَلَنِي بعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُخَلِّصَ لَهُ المهمَّ مِنْ ذلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ المَسَالِكِ.

الشرح:

ممن سأل ابن حجر تصنيف هذا الكتاب تلميذه شمس الدين الزركشي رحمه الله.

وهذا من بركة سؤال الطالب للشيخ، وفيه عِظمُ نفع الشيخ بنصيحة تلميذه أو الإشارة عليه؛ وربَّ كلمة أو اقتراح أو إشارة ينفتح بسببها باب عظيم من أبواب العلم أو الدعوة وما شابه ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فأقولُ: الخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ:

طُرُقٌ بلا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ.

أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الاثْنَيْنِ.

أَوْ بِهِمَا.

أَوْ بِوَاحِدٍ.

الشرح:

الخبر كل ما نُقل عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، قال: **(إما أن يكون له طرقٌ بلا عددٍ معين)** أي: أن هذه الطرق غير محصورة.

هذا **القسم الأول**، ويعني به ابن حجر رحمه الله المتواتر، وسيأتي بيانه بعد قليل.

القسم الثاني: أن يكون لهذا الخبر طرقٌ محصورة، وهو خبر الآحاد.

وهذه الطرق المحصورة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قال: (**أو مع حصرٍ بما فوق الاثنين**)، هذا يسميه المشهور، وسيأتي بعد قليل.

القسم الثاني: قال: (**أو بهما**)، يعني: أو كان له طريقان اثنان، وهذا هو العزيز.

القسم الثالث: قال: (**أو بواحد**) يعني: له طريق واحد، وهو الغريب أو الفرد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فالأَوَّلُ: المُتَوَاتِرُ المُفيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيّ بِشُرُوطِهِ.

الشرح:

قال رحمه الله: (**المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه**).

وقد ذكر رحمه الله تعالى هذه الشروط في شرحه لهذا الكتاب وهو "النزهة"، وهي:

الشرط الأول: أن يرويه جماعة بلا حصر.

وهنا تنبيه:

أن العلماء اختلفوا في عدد من يروون الحديث المتواتر، قال ابن حجر رحمه الله: بلا حصر، فلم يحصره بعددٍ معين.

ثم أتى بعض العلماء وحصروه بأعداد معينة، كالسيوطي رحمه الله في كتابه: "قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة"، فقد بنى هذا الكتاب على أن المتواتر ما كان له عشرة طرق.

وهذه قضية مهمة، أن يعرف القارئ مقصد المصنِّف ومذهبه في تأليفه، وسبب هذا التنبيه أن بعض طلبة العلم قد يأتي ويقول: أنا قرأتُ بالحديث المتواتر في كتاب ابن حجر، وأريد أن أتعرَّف على بعض الأحاديث المتواترة، ثم يعلم أن للسيوطي كتابًا في هذا الباب

عنوانه: "قطف الأزهار المتناثرة"، فيأخذ هذا الكتاب ويجعل ما فيه من أحاديث أمثلةً للمتواتر الذي يعنيه ابن حجر، فيقع في خطأ جسيم، فلا بد أن تعرف اصطلاح المصنف في كتابه، فقد يكون لهذا المصنف رأي مخالف لرأي أهل الاصطلاح في عدد رواة الأحاديث المتواترة.

الشرط الثاني: قال: أن يستحيل تواطؤهم على الكذب. أي: يستحيل أن يتواطأ هؤلاء الجماعة على الكذب.

وقد يسأل سائل ويقول: كيف نعرف أن هؤلاء الجماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب؟

نقول: نعرف ذلك بالعقل، كأن يتواطأ الجمُّ الغفير من الناس على أن هناك مدينة في اليمن اسمها كذا، أو يتواطأ الجمُّ الغفير من الناس على أن هناك مدينة في الهند أو في غيرها من الدول اسمها كذا، فيستحيل أن يتفق كل هؤلاء على الكذب.

إذًا نعرف أنه يستحيل تواطؤهم على الكذب بالاستنتاج العقلي.

لكن هل يمكن أن لا يستحيل تواطؤهم على الكذب؟

نعم، قد يختل هذا الشرط فيأتي جماعة كثر ولا يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب.

مثال على ذلك: اجتمع ألف شخص في مدينة من المدن، لهم هدف معين، فنشروا في وقتٍ واحد شائعة، وسارت هذه الشائعة بين الناس، فلا يأتي أحد ويقطع بصحتها بناءً على تواطؤ الجم الغفير عليها، ويغفل عن شرط ابن حجر في قوله: "أن يستحيل تواطؤهم"، فلابد من أن يكون التواطؤ مستحيلًا.

الشرط الثالث: أن يكون تَوَاتُرُ هؤلاء الجماعة الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب: في كافة طبقات السند، يعني: يرويه جماعة بلا حصر من الصحابة، ثم جماعة بلا حصر من التابعين، ثم جماعة بلا حصر من أتباعهم، وهكذا حتى يصل إلى المصنف.

الشرط الرابع: أن يكون مستند خبرهم الحس، يعني: أن يقولوا: رأينا كذا وكذا، أو سمعنا كذا وكذا، وليس بالاستنتاج العقلي.

فقد حدث في زمن النبي ﷺ أن انتشر خبر وسرى هذا الخبر في المدينة، ولكن لم يكن مستنده الحس، وإنما كان مستنده الاستنتاج العقلي، وذلك لما فارق النبي ﷺ نساءه، فقد سرى في المدينة شائعة أن النبي ﷺ طلق نساءه.

فهل مستند هذا الخبر الحس؟ وهل نقول: هو متواتر؟ لا؛ لأنه لم يأت أحد ويقول: سمعت النبي ﷺ وهو يطلق، أو رأيت النبي ﷺ وهو يطلق، إنما فارق النبي ﷺ نساءه، واستنتجوا عقلًا أنه طلق نساءه، فهذا لا يكون متواترًا يقطع بأنه علم يقين.

إذًا هذه أربعة شروط.

قال ابن حجر رحمه الله: **(المتواتر المفيد للعلم اليقيني)**، كأن ابن حجر زاد شرطًا خامسًا؛ وهو أن يكون هذا الخبر: يفيد العلم اليقيني، وإن شاء الله يأتي مزيد تفصيل لهذا.

والمتواتر على أقسام:

متواتر لفظي، مثل: قوله ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[1]، فهذا متواتر لفظي، أي: تواتَرَ بذات اللفظ.

متواتر معنوي، أي: أن هذا المعنى قد تواتر وكثر عن النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، مثل أحاديث المسح على الخفين.

وهناك مسألة مهمة في تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد:

فقد جاء في عبارات بعض الأئمة المتقدمين كالشافعي رحمه الله لفظ المتواتر، لكن أفرط بعض المتأخرين في هذا التقسيم وبنوا عليه مسألة أن المتواتر يفيد العلم، والآحاد يفيد الظن، ولم يأخذوا بأحاديث الآحاد في أبواب الاعتقاد بناءً على أن العقائد لابد فيها من اليقين.

وأول من ذكر هذا التقسيم ممن ألَّف في مصطلح الحديث: الخطيب البغدادي في "الكفاية"[2]، ثم تتابع المؤلفون بعد ذلك عليه، وقد أشار ابنُ الصلاح إلى تأثر الخطيب

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٣)(١١٠)، صحيح مسلم (١/ ١٠)(٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص:١٦).

بالمتكلمين في هذا التعريف، فقال: "وإن كان الحافظُ الخطيبُ قد ذكره، ففي كلامه ما يُشعر بأنه اتَّبع فيه غيرَ أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتُهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم"(١)، ومع ذلك فإنَّا نجد أن الخطيب يرى الاحتجاج بحديث الآحاد، فقد قال رحمه الله: "وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين، في سائر أمصار المسلمين، إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه"(٢).

وقد يأتي أحد ويقول: لا مشاحة في الاصطلاح.

فنقول: نعم، لا مشاحة في الاصطلاح، لكن لو بني على هذا الاصطلاح تقرير معنى آخر لم يجرِ عليه أهل السنة فهنا إشكال؛ وهو أنه يُراد التوصل بهذا إلى نفي العمل بأحاديث الآحاد في مسائل العقائد.

ومن أمثلة المتواتر ما ذكر الكتاني رحمه الله، حيث قال: (قال التاودي في حواشيه على الصحيح:

مما تواتر حديث من كذب .. ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعةٌ والحوض .. ومسح خفين وهذي بعض)(٣)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّانِي: المَشْهُورُ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ.

الشرح:

أراد الحافظ ابن حجر رحمه الله أن يبين القسم الثاني، وهو أحاديث الآحاد.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢٦٧).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص:٣١).

(٣) نظم المتناثر (ص:١٨).

وهو على ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

فبدأ رحمه الله في الكلام عن المشهور، وقد عرَّفه في "النزهة" بقوله: (ما له طرقٌ محصورة بأكثر من اثنين)[1] لاحظ قوله: "أكثر"، وليس اثنين، والطريق هو الإسناد.

إذًا ابن حجر رحمه الله بيَّن شرطين في التعريف:

الشرط الأول: أن تكون الطرق محصورة.

الشرط الثاني: أن تكون أكثر من اثنين.

وعرفه الأصوليون فقالوا: ما له طرق أكثر من ثلاثة.

هذا هو الفرق بين تعريف الأصوليين وتعريف ابن حجر؛ فإذا كانت الطرق ثلاثة فإنه عند ابن حجر يعتبر مشهورًا، لكن عند الأصوليين لا يعتبرونه كذلك؛ لأنهم يقولون: أكثر من ثلاثة.

مثال على المشهور عند ابن حجر: ما جاء أن النبي ﷺ قال: «**المؤمن يأكل في مِعًى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء**».

هذا الحديث رواه عن النبي ﷺ ابن عمر[2]، وأبو هريرة[3]، وجابر بن عبد الله[4]، وأبو موسى الأشعري[5]، رضي الله عنهم أجمعين.

وعن ابن عمر رواه ثلاثة فقط: نافع، وأبو الزبير المكي، وعمرو بن دينار.

إذًا بما أنه في إحدى الطبقات: ثلاثة رواة فقط؛ فهذا يسمى مشهورًا.

---

(١) نزهة النظر (ص:٤٩).

(٢) صحيح البخاري (٧/ ٧١)(٥٣٩٣)، صحيح مسلم (٣/ ١٦٣١)(٢٠٦٠).

(٣) صحيح البخاري (٧/ ٧٢)(٥٣٩٧)، صحيح مسلم (٣/ ١٦٣٢)(٢٠٦٢).

(٤) صحيح مسلم (٣/ ١٦٣١)(٢٠٦١).

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٦٣٢)(٢٠٦٢).

وهناك مثال فرضي: خبر رواه في الطبقة الأولى مائة صحابي، وفي الطبقة الثانية مائة تابعي، وفي الطبقة الثالثة ثلاثة أشخاص، فهؤلاء الثلاثة رووه عن مائة تابعي، عن مائة صحابي، فهل نقول: أن هذا الحديث مشهور أم متواتر؟

أول ما ينبغي أن نلاحظه: أن ننظر إلى أقل طبقة، وهي التي تحدد ما هو هذا الحديث.

وهذا الخبر أقل طبقة فيها ثلاثة رواة، إذًا هذا الحديث مشهور.

وإذا كان أقل طبقة فيها راويان يكون الحديث عزيزًا.

وإذا كان أقل طبقة فيها راوٍ واحد يكون الحديث غريبًا.

إذًا دائمًا ننظر إلى أقل الطبقات عددًا.

قوله رحمه الله: (**والثاني: المشهور، وهو المستفيض على رأي**).

كأن ابن حجر يشير إلى خلاف، وهو أن هناك من يقول: إن المشهور هو المستفيض، وهناك من يقول: المشهور شيء والمستفيض شيء آخر.

ولما تكلم ابن حجر عن هذا الاختلاف في "النزهة" قال: (ليس من مباحث هذا الفن)[1].

إذًا هذا من مباحث أصول الفقه، وليس من مباحث مصطلح الحديث.

وهذه العبارة: (المستفيض) نادرة جدًّا، ولا تكاد تذكر عند أهل الحديث، وإنما غالبًا يذكرها فقهاء الحنفية.

وهناك تنبيه أخير: أنه في عبارات بعض العلماء أن هذا الحديث مشهور، لكن لا يقصدون به المشهور الاصطلاحي الذي روي من ثلاثة طرق، وإنما يقصدون به المشهور اللغوي، كما تقول: هذا حديث مشهور، يعني: أنه متداول بين الناس، وليس المعنى المقصود في المصطلح.

---

(١) نزهة النظر (ص:٥٠).

وقد بنى بعض العلماء مؤلفاتهم على الشهرة اللغوية، مثل كتاب السخاوي "المقاصد الحسنة" بناه على الشهرة اللغوية، وليست الشهرة الاصطلاحية، وكذلك كتاب العجلوني "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" مبني على الشهرة اللغوية، وليست الشهرة الاصطلاحية.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَالثَّالِثُ: الْعَزِيزُ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ، خِلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ.

الشرح:

قوله رحمه الله: (**والثالث: العزيز**).

(**الثالث**) باعتبار أن المتواتر هو القسم الأول، والمشهور الثاني، والثالث العزيز.

وهناك تقسيم آخر: وهو أن المتواتر هو القسم الأول، والآحاد القسم الثاني.

ثم الآحاد فيه أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

والعزيز هو أن يرويه اثنان في أقل طبقات السند.

وأول من أطلق هذا المصطلح (العزيز) هو أبو عبد الله ابن منده رحمه الله تعالى، المتوفى عام خمسة وتسعين وثلاثمائة للهجرة.

وسُمِّي العزيز عزيزًا:

إما لأنه عزَّ، أي: كان بإسناد وأتى إليه إسناد آخر فعزَّ به، أي: قوي به.

وإما لأنه نادر؛ لأنه عزَّ وجوده وقلَّ في الأحاديث.

مسألة أخرى: كلامنا هنا متعلِّقٌ بالجانب النظري، فقد يذكر علماء المصطلح شيئًا ثم يختلفون في وجوده في السنة، فمثلًا: هل المتواتر الذي ذكرنا شروطه موجود في السنة؟ ابن حبان رحمه الله قال: لا يوجد متواتر، وكل أحاديث السنة آحاد، قال: (ليس يوجد عن النبي

صـــلى الله عليه وســـلم خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين)[١].

وكأن ابن حبان رحمه الله فهم أن المتواتر هو أن يرويه عن النبي ﷺ عدد يبلغ حدَّ التواتر من الصـــحابة، وكل واحد يرويه عنه عدد يبلغ حدَّ التواتر، وهكذا، وهذا في الحقيقة غير موجود، وإنما المقصود بالمتواتر أن يكون العدد قد بلغ حدَّ التواتر بالنظر للطبقة عمومًا، وليس عن كل راوٍ.

وابن الصلاح رحمه الله أتى وقال: لا يعرف أن هناك حديثًا متواترًا إلا حديث النبي ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا**»[٢]، فقد قال بعضـهم أنه روي عن مائة صـحابي، وحكى النووي في "مقدمة شرح مسلم" عن بعضهم أنه رواه مائتان من الصحابة[٣]، حتى إن بعض العلماء قال: لعل هذا الرقم تصحيف، كما ذكر الحافظ العراقي[٤] رحمه الله تعالى.

والصواب أنه روي من طريق عشرين صحابيًّا.

والخلاصة أن المتواتر موجود، لكن ليس بهذا التحديد الذي ذكره ابن حبان.

قوله رحمه الله: (**وليس شـــرطًا للصـــحيح، خلافًا لمن زعمه**)، يعني: إذا كان للحديث إسناد فهل يشترط لتصحيحه أن يكون هناك إسناد آخر له فيكون عزيزًا؟ أو يكفي الإسناد الواحد إذا صح؟

يكفي الإسناد الواحد إذا صحَّ، وإلى هذا ذهب أهل السنة والجماعة.

قوله: (**خلافًا لمن زعمه**) يقصـــد أبا علي الجبائي من المعتزلة، فهو الذي جعل العزيز شرطًا للصحة.

---

(١) صحيح ابن حبان (١/١١٢).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٢٦٨-٢٦٩).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٦٨).

(٤) الأربعون العشارية للعراقي (ص:١٣٦).

وأشار ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" إلى أن هذا قول الجاحظ أيضًا[١].

والصواب أنه يكفي الإسناد الواحد، ويدل على هذا أن أول حديث بدأ به البخاري رحمه الله في صحيحه حديث عمر بن الخطاب ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»[٢]، وهو حديث لم يصح إلا عن عمر ﷺ.

والنبي ﷺ أرسل معاذ بن جبل ﷺ وحده إلى أهل اليمن-وفي هذا رد على الذين يقولون أن حديث الآحاد لا يُقبل في العقائد-، أرسل واحدًا فقط ليعلم الناس دين الله جل وعلا، ويقال أيضًا: ألم يأت صحابي واحد إلى الصحابة ﷺ وهم يصلون إلى بيت المقدس فأخبرهم أن القبلة قد حُوِّلت إلى الكعبة فاستداروا وعملوا بقول هذا الواحد[٣]؟

إذًا الأدلة متكاثرة من سنة النبي ﷺ على العمل بقول الواحد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والرَّابِعُ: الغَرِيبُ.

وَكُلُّها -سِوَى الأوَّلِ- آحَادٌ.

الشرح:

الغريب ما يتفرد به شخص واحد في أحد طبقات الإسناد.

فمثلًا: حديث روي عن ثلاثة من الصحابة، وعن هؤلاء الثلاثة رواه عنهم ثلاثة، وعن هؤلاء الثلاثة ثلاثة، وعن هؤلاء الثلاثة واحد، فهل هذا الحديث مشهور أم غريب؟

هذا الحديث يكون غريبًا، وإن كان قد رواه ثلاثة من الصحابة؛ لأننا ننظر لأقل طبقات الإسناد، وأقل طبقات الإسناد فيها واحد، إذًا الحديث غريب.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٤٢/١).

(٢) صحيح البخاري (٦/١)(١) واللفظ له، صحيح مسلم (١٥١٥/٣)(١٩٠٧).

(٣) صحيح البخاري (٨٧/٩)(٧٢٥٢) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما، صحيح مسلم (٣٧٥/١)(٥٢٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

ومثال الحديث الغريب ما صدَّر به البخاري رحمه الله صحيحه، وهو قول النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»(١).

وختم البخاري أيضًا صحيحه بحديث غريب، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، وسبحان الله العظيم**»(٢).

قال بعض العلماء: أراد البخاري رحمه الله بهذا أن يرد على من لا يأخذون بحديث الواحد.

وقال بعضهم: إنما وقع هذا للبخاري اتفاقًا.

ومن الغرائب أن السقاف في كتابه "بلابل التغريد فيما أفدناه في أيام التجريد"(٣) نقل عن بعضهم أن البخاري بدأ صحيحه بحديث غريب وختمه بحديث غريب؛ ليشير إلى قوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء**»(٤).

وقد استبعد هذا كثيرٌ من أهل العلم، ولعل الصواب أن البخاري أراد بهذا أن يرد على من لا يحتج بخبر الواحد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وفيها الْمَقْبُولُ والْمَرْدُودُ، لِتَوَقُّفِ الاسْتدْلالِ بها عَلى البَحْث عنْ أَحْوالِ رُوَاتِها، دُونَ الأوَّل.

الشرح:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح البخاري (٩/١٦٢-١٦٣)(٧٥٦٣)، صحيح مسلم (٤/٢٠٧٢)(٢٦٩٤).

(٣) بلابل التغريد فيما أفدناه في أيام التجريد (ص:٣٥-٣٦).

(٤) صحيح مسلم (١/١٣٠)(١٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: **(دون الأول)** يعني: أن أقسام الحديث الآحاد -وهي المشهور والعزيز والغريب- فيها شيء مقبول وفيها شيء مردود، **(دون الأول)** وهو المتواتر، فالمتواتر كله مقبول.

والحديث المقبول هو ما ثبت صدق الناقل فيه أو ترجح صدقه.

والمردود هو الذي ثبت فيه كذب الناقل أو ترجح أنه كذب.

ومعنى لفظة "كذب" هنا ليس الكذب المعروف الذي يكون عن تعمُّد؛ وإنما المقصود عموم الكذب الذي يدخل فيه الخطأ، وهذا موجود في لغة الحجازيين وغيرها، فإذا أخطأ أو وَهِم فلان من الناس يقولون: كَذَب.

قال: **(وفيها المقبول والمردود)**.

قد يقال: أن هناك حديثًا ليس بمقبول وليس بمردود، وهو الحديث الذي قد توقف أهل العلم فيه، لم يقبلوه ولم يردوه، فما حكمه؟

نقول: هو في النهاية سيؤول إلى المردود؛ لأنه في النهاية لن يقبل.

وهذا ينبني على أصل مهم عند أئمة الحديث، وهو أن الأصل أن النبي ﷺ لم يقل شيئًا، فالأصل أن النبي ﷺ لم يقل هذا الحديث موضع البحث، وعلى من أراد أن يثبت أن النبي ﷺ قد قاله أن يثبته بالإسناد، وأن يكون هذا الإسناد من الأسانيد المقبولة، أو يكون هذا الحديث عمومًا -ليس فقط من خلال هذا الإسناد بعينه- من الأحاديث المقبولة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَقَدْ يَقَعُ فيها مَا يُفيدُ العِلمَ النَّظَرِيَّ بالقرائنِ على الْمُخْتَار.

الشرح:

هنا تطرق ابن حجر رحمه الله لمسألة أصولية، وقد تقدمت الإشارة إليها.

وهي: ماذا يفيد خبر الآحاد؟

كثير من طلبة العلم حينما يسمع كلمة خبر الآحاد يظن أن المقصود الحديث الغريب فقط، وهذا غير صحيح، فالمقصود بالآحاد أي الأقسام الثلاثة: المشهور والعزيز والغريب.

وقد اختلف أهل العلم المتأخرون في قضية إفادة خبر الآحاد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن خبر الآحاد يفيد العلم.

وإلى هذا ذهب ابن حزم رحمه الله تعالى(١)، ونصره ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة"(٢).

القول الثاني: أن خبر الآحاد يفيد الظن لا العلم.

وإلى هذا ذهب جمهور المتكلمين، ونصره النووي رحمه الله(٣).

لكن النووي رحمه الله مع انتصاره لهذا القول، إلا أنه يرى الاحتجاج بحديث الآحاد في باب الاعتقاد، فهو يرى وجوب العمل به في العقائد والأحكام، أما جمهور المتكلمين فيرون الاحتجاج بالآحاد في الأحكام فقط، أما العقائد فلا؛ لأنهم يذهبون إلى أن الظن لا يكفي للعمل بالحديث في العقائد.

القول الثالث: أنه يفيد الظن، وقد تحتف به بعض القرائن فترفعه إلى العلم، وأنه في كل الأحوال يُعمل به إذا صحَّ في العقائد والأحكام.

وهذا القول اختاره ابن حجر رحمه الله تعالى، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى(٤).

وهنا مسألة: ماهي ثمرة هذا الخلاف عند أهل السنة؟

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٣٣).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:٥٦٨).

(٣) شرح النووي صحيح مسلم (١/٢٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠-٤١).

أهل السنة اختلفوا في ما يفيده خبر الآحاد، هل هو يفيد العلم أم يفيد الظن، لكن في كل الأحوال قالوا بأنه يؤخذ به في الأحكام وفي العقائد، فهل هناك ثمرة لهذا الخلاف عند أهل السنة؟

ليس هناك كبير ثمرة عندهم؛ففي كل الأحوال يرى أهل السنة العمل بأحاديث الآحاد في العقائد وفي الأحكام أيضًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الغَرابَةُ: إمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لا.

فالأَوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ.

الشرح:

أراد رحمه الله تعالى أن يبين أن الغرابة –وهي رواية الواحد– قد تكون غرابة مطلقة، وهو الفرد المطلق، وقد يكون فردًا نسبيًّا.

فالفرد المطلق الذي يكون في أصل الإسناد لم يروه إلا واحد في إحدى الطبقات، مثل حديث : «**الأعمال بالنيات**»[1] لم يروه إلا عمر ﷺ، فهذا اسمه الفرد المطلق.

وقد جمع الضياء المقدسي رحمه الله الأحاديث الغرائب في الصحيحين فبلغت نحو مائتي حديث، أي: أن هناك أحاديث غرائب كثيرة احتج بها البخاري ومسلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثاني: الْفَرْدُ النّسْبِيُّ، ويَقِلُّ إطْلاقُ الفَرْدِيّةِ عَليهِ.

الشرح:

الفرد النسبي يقال عنه غريب بالنسبة لفلان.

---

(١) سبق تخريجه.

مثال على ذلك: قال النبي ﷺ: «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**»، هذا الحديث رواه عن النبي ﷺ صحابيان: أبو هريرة[1] وحذيفة[2] رضي الله عنهما.

ثم رواه جمع عن أبي هريرة رضي الله عنه، أما حذيفة رضي الله عنه فلم يروه عنه إلا ربعي بن حراش، ولم يروه عن ربعي بن حراش إلا سعد بن طارق.

فهذا الحديث ليس غريبًا أصلًا؛ لأنه رواه عن النبي ﷺ صحابيان، ثم انتشر بعد أبي هريرة، ففي كل الطبقات يوجد جمع من الرواة، ولا يوجد طبقة من الطبقات حصر فيها الرواة بواحد.

الطبقة الأولى: أبو هريرة وحذيفة.

الطبقة الثانية: تلميذ حذيفة وهو ربعي بن حراش وتلاميذ أبي هريرة، فصار العدد كثيرًا، فلا يكون غريبًا.

لكن يقول العلماء: هذا الحديث غريبٌ عن حذيفة، أي: أنه غريب بالنسبة لحذيفة فقط، فليس غريبًا مطلقًا، وإنما غريب بالنسبة لحذيفة؛ لأنه لم يروه عن حذيفة إلا واحد.

هذا هو المراد، وهذا النوع يسميه ابن الصلاح رحمه الله: غرائب الشيوخ التي تقع أثناء الأسانيد، وهذه التسمية توضح المعنى.

والمحدثون رحمهم الله يقل تسميتهم لهذا بالفرد، فالفرد النسبي غالبًا يقول عنه الأئمة المتقدمون: غريب من حديث فلان، فلا يسمونه فردًا، بخلاف الفرد المطلق يقولون عنه: فرد.

---

(١) صحيح البخاري (٢/٢)(٨٧٦)، صحيح مسلم (٢/٥٨٥)(٨٥٥).

(٢) صحيح مسلم (٢/٥٨٦)(٨٥٦).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَخَبَرُ الآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ، متَّصِلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّلٍ وَلا شَاذٍّ: هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ.

الشرح:

هنا عندنا عدة أشياء:

أولًا: قال ابن حجر رحمه الله تعالى: **(وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تام الضبط)**، هنا يتكلم عن الرواة أنفسهم، لا بد أن يكون كل راوٍ عدلًا، ويكون تام الضبط.

يريد رحمه الله أن يعالج قضية محددة، وهي أن يؤدي الراوي الحديث كما سمع، فكيف يؤديه كما سمع؟ بأن يكون عدلًا، وتام الضبط.

الثاني: قال: **(متصل السند)**؛ هذه العبارة يريد بها أن يمنع الخلل في كافة السند، فلا بد أن يكون متصلًا.

إذًا في الأمر الأول عالج قضية الرواة بأعيانهم، أو الخلل الذي يكون في الرواة بأعيانهم.

وفي الأمر الثاني: عالج اتصال الإسناد ككل.

الثالث: قال: **(غير معلل)**؛ ليسلم الحديث من القوادح الخفية، وسيأتينا باب خاص في المعلل والشاذ.

(ولا شاذ) أراد به أن يتأكد من قضية الضبط عند الراوي، وعدم وقوعه في الخطأ.

قوله: **(وخبر الآحاد بنقل عدل)**.

من هو العدل؟

قال في "النزهة": (من له ملكةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة)[1].

---

(١) نزهة النظر (ص:٦٨).

المروءة هي ما تعارف الناس على مدح فاعلها أو مدح تاركها.

هذا هو معنى قوله: (**عدل**).

(**تام الضبط**) الضبط ضبطان:

ضبط كتابٍ وضبط صدر، وبعضهم يعبر عنهما بقوله: ضبط سطر وضبط صدر.

وضبط الصدر هو الحفظ، أن يكون حافظًا.

وضبط السطر أن يكون حافظًا لكتابه؛ لأنهم قديمًا كان يأتي الراوي إلى الشيخ ولهم طرق: إما أن يأخذ كتاب الشيخ وينقل عنه، وإما أن يسمع من الشيخ ويكتب.

فقد يأتي بعضهم ويأتي عنده ناسخ فينسخ له، فقد يُدخِلُ الناسخُ في كتابه حديثًا ليس له، فيكون هنا قد أخَلَّ بضبط كتابه، فلا يكون صحيحًا بهذا.

وفيه القصة المشهورة، التي رواها أحمد بن منصور الرمادي رحمه الله، قال: ذهبت مع الإمام أحمد رحمه الله وابن معين إلى اليمن، يأخذان الحديث من عبد الرزاق بن همام الصنعاني رحمه الله.

قال: فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين: إن ههنا أبا نعيم الفضل بن دكين، وإني أريد أن أختبره.

وكان ابن معين رحمه الله يذهب إلى الرواة، ويختبرهم في حفظهم، ويتأكد من ضبطهم؛ حتى يحكم عليه في الحديث.

فقال له الإمام أحمد رحمه الله لما علم أنه سيذهب إلى أبي نعيم: لا تختبره، إنه ثقة.

فأصر يحيى بن معين أن يذهب إليه ويختبره، فلما أتى إليه خرج لهم أبو نعيم الفضل بن دكين وجلس على دكانٍ طين أمام بيته -يسمى الآن دكة-، فجلس وجلس عن يمينه الإمام أحمد وعن يساره يحيى بن معين، قال أحمد بن منصور الرمادي: وجلست أمامهم على الأرض، فبدأ يحيى بن معين يقرأ أحاديث أبي نعيم عليه، حتى يرويها عنه، وهو يريد أن يختبره.

فكلما قرأ عشـــرة أحاديث زاد يحيى بن معين حديثًا من عنده؛ حتى يتأكد هل أبو نعيم ضابط لكتابه أم لا، فإذا قرأ العشرة زاد حديثًا من عنده، فانتبه أبو نعيم فقال: ليس هذا من حديثي.

فيقرأ ابن معين بعدها عشرة ويزيد حديثًا، فيقول أبو نعيم: هذا ليس من حديثي.

ثم قرأ بعدها عشـرة وزاد، فانتبه أبو نعيم إلى أن يحيى بن معين يريد أن يمتحنه، فأمسـك بيد الإمام أحمد فقال: أما هذا فأعظم وأجل من أن يفعل هذا، وأما هذا -قال أحمد بن منصور الرمادي: يعنيني- فأقل من أن يفعل هذا؛ لأنه ذهب يخدمهم.

ثم قال: ولا أظنه إلا من فعلك يا فاعل، فرفع رجله ورفس يحيى بن معين على بطنه.

فلما خرجوا كان الإمام أحمد رحمه الله يضـــحك، ويقول ليحيى بن معين: ألم أقل لك لا تفعل، إنه ثبت. فكان يحيى بن معين يقول: والله لرفســته لي أحب إلي من ســفرتي[1]؛ لأن هذا جعل يحيى بن معين يتيقن أنه ثقة.

فهذا هو ضبط الكتاب وضبط السطر.

ثم قال ابن حجر رحمه الله بعد ذلك: **(متصل السند غير معلل)**.

قال العراقي رحمه الله في "الألفية":

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُوْلُ ... مُعَلَّلًا، وَلاَ تَقُلْ: مَعْلُوْلُ[2]

مع أن لفظة: "معلول" قد جاءت عن البخاري والترمذي وغيرهم من الأئمة رحمة الله عليهم، وحكى الجوهري رحمه الله في "الصحاح" أنها عبارة صحيحة[3]، لكن عامة أهل اللغة على أن الصواب معلل.

والحديث المعلل هو الحديث الذي ظاهره السلامة، واطُّلِع فيه على علة خفية.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/١٤٨-١٤٩).

(٢) ألفية العراقي (ص:١١١).

(٣) الصحاح (٥/١٧٧٤).

فظاهر الحديث السلامة، فالذي ينظر في الحديث يقول: الحديث سليم، لكن اطلع فيه على علة خفية.

مثلًا: وجد أن هناك إسنادًا آخر مرسل أقوى من هذا الإسناد، فظهر أن هذا الإسناد معلل، وسيأتينا تفصيل للكلام عن المعلل.

والمتأخرون يقولون: اطُّلِع فيه على علة خفية، أما المتقدمون فيقولون عن الحديث أنه معلل حتى لو كانت العلة ظاهرة، فيعممون اللفظ.

وهذا مهم في قضية المصطلحات: بعض طلبة العلم يقرأ بعض المصطلحات عند ابن حجر، ثم يقرأ بعض عبارات الأئمة المتقدمين فلا يفهم؛ لأنه يظن أنهم لا يخرجون عن العبارات التي أطلقها ابن حجر، لكن الأئمة المتقدمين رحمهم الله قد يتوسعون في الإطلاقات أحيانًا.

إذًا شروط الحديث الصحيح خمسة شروط:

وهي نقل العدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ.

وقد نقل ابن الصلاح إجماع أهل الحديث على أن الحديث إذا انطبقت فيه هذه الشروط الخمسة فالحديث صحيح[1].

ويبقى إشكال، وهو: أن بعض الفقهاء والمتأخرين يصححون الحديث بناءً على الشروط الثلاثة الأولى فقط، ولا ينظرون إلى قضية أنه غير معلل ولا شاذ، فيقولون: الحديث الصحيح من رواه عدل تام الضبط متصل الإسناد. فيجعلونها ثلاثة شروط فقط.

وهذا غير صحيح، بل الصواب اشتراط انتفاء العلة والشذوذ، كما هو صنيع الأئمة المتقدمين، والذين قالوا بالاكتفاء بالثلاثة شروط فقط هم المتأخرون، ومعهم أيضًا ابن حزم، وابن القطان صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام رحمه الله تعالى.

ولذلك لا بد أن ينتبه طالب العلم لعبارات الأئمة المتقدمين جيدًا.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:١٣).

ومن الأمثلة على ذلك: أن بعض العلماء يقول في حديث: إسناده صحيح، فهل هذه العبارة تصحيح للحديث أو لا؟

الذي يظهر أن عبارة (إسناده صحيح) المقصود بها الثلاثة الشروط الأولى: عدل تام الضبط متصل الإسناد فقط.

ولذلك فمن أهل العلم المعاصرين من يقول: إن الحديث إذا قيل فيه: إسناده صحيح فهذه إشارة إلى أن فيه علة خفية. والكلام في هذا يطول.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وتَتَفَاوتُ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هذِهِ الأَوْصَافِ.

الشرح:

يعني: الحديث تام الضبط بالإجماع ليس مثل الحديث تام الضبط الذي اختلف في ضبطه وترجح أنه ضابط، فالحديث الأول أقوى من الثاني.

فبهذه الأوصاف تتفاوت قوة الحديث.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ البُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٍ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا.

الشرح:

يقول الحافظ العراقي رحمه الله في "الألفية":

وَأَرْفَعُ الصَّحِيْحِ مَرْوِيُّهُمَا ... ثُمَّ البُخَارِيُّ، فَمُسْلِمٌ، فَمَا

شَرْطَهُمَا حَوَى، فَشَرْطُ الجُعْفِي ... فَمُسْلِمٌ، فَشَرْطُ غَيْرٍ يَكْفِي[1]

يعني: أن أرفع الصحيح مروي البخاري ومسلم، المتفق عليه.

---

(١) ألفية العراقي (ص:٩٦).

ثم بعده ما رواه البخاري.

ثم بعده ما رواه مسلم.

ثم بعده ما كان على شرط البخاري ومسلم.

ثم بعده ما كان على شرط البخاري.

ثم بعده ما كان على شرط مسلم.

فالعلماء قدموا البخاري على مسلم لأسباب كثيرة جدًّا، من هذه الأسباب:

السبب الأول: أن البخاري رحمه الله يشترط ثبوت اللقاء، ولو لمرة، في حديث الثقة غير المدلس.

فمثلًا: في هذا العصر ثقة اسمه محمد، وثقة آخر اسمه عبد الله، فإذا قال محمد -ومحمد هذا ثقة وليس بمدلس- إذا قال: "عن عبد الله"؛ فإن البخاري يشترط أن يكون محمد قد التقى عبدَ الله ولو مرة، فيشترط أن يجد ولو في إسناد واحد أنه قال: "سمعت"، أو "حدثني"، أو غيرها من العبارات الصريحة التي تدل على السماع، فإذا وجد له في إسناد واحد أنه يقول: "سمعت" أو "حدثني"؛ فإنه يحكم باتصال الإسناد في الأسانيد الأخرى التي يقول فيها: "عن".

لكن الإمام مسلم رحمه الله لا يشترط ثبوت اللقاء، بل يقول: يكفي أن يكون الراوي ثقةً وليس بمدلس، مع إمكان اللقاء بينهم.

وقد اشترط مسلم رحمه الله هذا في مقدمة صحيحه ونقل الإجماع عليه[1]، لكن الصواب قول البخاري، ووافقه عليه جمع من المحدثين كعلي بن المديني وغيره.

فلشدة تحري البخاري في هذه القضية في صحيحه صار أكثر صحة من "صحيح مسلم".

---

(١) صحيح مسلم (١/٢٩-٣٠).

السبب الثاني: من حيث الرجال: فقد انفرد البخاري عن مسلم بأربعمائة وخمسة وثلاثين رجلًا روى عنهم البخاري ولم يرو عنهم مسلم، وعدد المتكلَّم فيهم من هؤلاء ثمانون فقط، وغالب هؤلاء الثمانين من شيوخ البخاري، والبخاري أعرف بشيوخِه وأعرف بما ينتقي من أحاديثهم، بخلاف مسلم؛ فإن أكثر المتكلَّم فيهم عند مسلم من غير طبقة شيوخه.

ثم إن البخاري لم يكثر عن هؤلاء المتكلم فيهم عنده، وأيضًا فغالب إخراجه لهم في المتابعات والشواهد وغيرها، وليس في الأصول.

أما مسلم فقد انفرد عن البخاري بستمائة وعشرين رجلًا، والمتكلم فيهم من هؤلاء الستمائة وعشرين: مائة وستون رجلًا.

إذًا البخاري أقل، وهذا يظهر به رجحان "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم".

السبب الثالث: من حيث الأحاديث: فالأحاديث المنتقدة في الصحيحين عمومًا قرابة مائتي حديث، اختصَّ البخاري بثمانين حديثًا انتقدت عليه، والباقي انتقدت على مسلم.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عبارة جميلة قال: (جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج، فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه)[1].

وهذه العبارة لشيخ الإسلام رحمه الله تدل على استقرائه وعظيم علمه، وهي صحيحة إلى حدٍّ كبير.

لذلك قُدِّم "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم".

وهناك من فضَّل "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري"، وهم قلة، وهذا التفضيل والتقديم في غالبه لا يرجع إلى الأصحية، وإنما لامتياز مسلم على البخاري في التبويب والتأليف وجمع الحديث في موضع واحد، قال ابن الصلاح: "يترجح كتاب مسلم بكونه أسهل متناولا، من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدًا يليق به يورده فيه بجميع ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٦).

يريد ذكره فيه من أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الناظر النظر في وجوهه واستثمارها، بخلاف البخاري فإنه يورد تلك الوجوه المختلفة في أبواب شتَّى متفرقة، بحيث يصعب على الناظر جمع شملها، واستدراك الفائدة من اختلافها"[1].

فالبخاري رحمه الله إذا أتى بحديث فإنه يقطع هذا الحديث في صحيحه، فيأتي بجزء منه في باب كذا، وجزء منه في باب كذا، حتى يستنبط منه الفوائد في الترجمة، أما مسلم رحمه الله فأحسن سياقًا؛ لأنه يجمع الحديث ويسوقه بلفظٍ واحد.

ولهذه الحيثية فضَّل ابن حزم رحمه الله "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري"، ليس من جهة الصحة، وإنما من جهة سهولة التناول، فهو أسهل متناولًا.

وهناك من قدَّم "صحيح مسلم" وزعم أنه أصح من البخاري، لكنهم قلة جدًّا، مثل أبي علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ أبي عبد الله الحاكم صاحب "المستدرك".

يقول الحافظ العراقي رحمه الله:

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحِيْحِ ... مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيْحِ

وَمُسْلِمٌ بَعْدُ، وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ ... أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا لَوْ نَفَعْ

وَلَمْ يَعُمَّاهُ ولكن قَلَّمَا ... عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا[2]

(أول من صنف في الصحيح... محمدٌ) يعني بمحمد البخاري.

(وخُص بالترجيح، ومسلم بعد)، أي: ومسلم بعده.

إذًا الصواب: أن البخاري أصح من مسلم.

والذين قالوا: إن مسلمًا أصح أو فضلوا مسلمًا هم على قسمين:

منهم من فضله لأنه أسهل كابن حزم.

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٩).

(٢) ألفية العراقي (ص:٩٥).

ومنهم من فضله وقال أنه أصح، وهو أبو علي النيسابوري.

والصواب بلا شك أن البخاري أصح؛ للأسباب التي ذكرناها قبل قليل.

وهنا فائدة مهمة: بعض المعاصرين إذا أراد أن يعلَّ حديثًا من الأحاديث يقول: هذا الحديث أعرض عنه البخاري، وهذا خطير، فهل كل ما أعرض عنه البخاري يعني أنه يُضعِّفه؟

الجواب: لا؛ فالبخاري نفسه روى أحاديث لم يروها في "الصحيح" وصححها في غير "الصحيح"، وقد سأله الترمذي رحمه الله عنها في "جامع الترمذي" يقول: سألت محمد بن إسماعيل فقال: هو صحيح، والحديث ليس موجودًا في "صحيح البخاري"؛ لأن البخاري أخرج في صحيحه أصح الصحيح، أي: أعلى درجات الصحة.

ويأتي بعضهم بعبارة لابن رجب يقول فيها: (فقلَّ حديث تركاه -يعني البخاري ومسلم- إلا وله علةٌ خفية)[1].

وابن رجب رحمه الله يتكلم هنا عن الأحاديث التي يُزعم أنها على شرط البخاري ومسلم، ولأبي عبد الله الحاكم له كتاب "المستدرك"، كثيرًا ما يأتي فيه بأحاديث ويقول: "هذا على شرطهما"، وهذا غالبًا غير صحيح؛ فالغالب أن الأحاديث التي على شرط البخاري ولم يخرجها البخاري قليلة.

والحاكم رحمه الله أوهامه كثيرة في "المستدرك"، وسبحان الله! فرق كبير بين صنيع الحاكم في "المستدرك" وصنيعه في كتابه الآخر "معرفة علوم الحديث"، فقد جرى في كتابه "معرفة علوم الحديث" على منهج الأئمة النقاد الأوائل، بخلاف كتابه "المستدرك"؛ لذلك قال بعض أهل العلم: إن هذا الكتاب عبارة عن مسودة مات قبل أن يبيضها. أي: أنه لم يحرر الكتاب كما ينبغي، وقال بعضهم: إنه ألفه عندما كبرت سنه، ولذلك كثرت أوهامه فيه رحمه الله.

المقصود: هل هناك أحاديث صحيحة ليست على شرط البخاري ولم يخرجها في صحيحه؟

---

(١) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة- ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (٦٢٢/٢).

الجواب: نعم، والبخاري نفسه صحح كثيرًا منها خارج الصحيح.

فهذه قضية مهمة ينبغي أن ننتبه لها.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ: فالحَسَنُ لِذَاتِهِ.

الشرح:

تقدم ذكر ابن حجر رحمه الله لشروط الحديث الصحيح، ثم يبين هنا أن هذه الشروط نفسها هي شروط الحسن، والاختلاف فقط أن بدل "تام الضبط" يكون: "خفيف الضبط"، وبهذا يكون الحديث حسنًا عند ابن حجر رحمه الله.

وفي المسألة إشكالات كبيرة سأذكرها إجمالًا، لكن المهم هو معرفة مقصد ابن حجر رحمه الله، فمقصد ابن حجر هنا أن شروط الحسن هي شروط الصحيح، والاختلاف فقط في قضية الضبط، حيث يكون فيها تغيُّرٌ في الحسن لكون راويه أخف ضبطًا.

وهنا مسألة: كيف عرف الأئمة المتقدمون أن ضبط هذا الراوي خفيف؟

عرفوه عن طريق سبر مروياته، فيعرفون الراوي فلانًا عن طريق مذاكرة أحاديثه، ومقارنتها بأحاديث الحفاظ الثقات الآخرين.

فإذا كثر ضبطه وإتقانه صار -في الغالب- ضابطًا متقنًا؛ لأنه لا يوجد إمام إلا ويحصل له بعض الخطأ:

فإذا كان الضبط كثيرًا وموافقته للحفاظ كثيرة فهذا يقولون عنه: تام الضبط.

وإذا كان يكثر من مخالفة الحفاظ، لكن ما يضبطه أكثر؛ فهذا يقولون عنه: خفيف الضبط.

وإذا كانت الأوهام أكثر فهذا يرمونه بحديثه، ويقولون عنه: ضعيف الحديث.

ومصطلح الحسن من أشد المصطلحات إشكالًا، فقد مر هذا المصطلح بعدة مراحل قبل أن يستقر.

كان بعض العلماء يطلقون كلمة الحسن ويعنون بها عمومًا: الحديث المقبول، سواء كان صحيحًا أو حسنًا على ما نتعارف عليه الآن.

فمثلًا الشافعي رحمه الله كان يطلق هذه العبارة، والبخاري رحمه الله قال هذه العبارة أيضًا، قالها عن أحاديث في الصحيح عنده.

فإذًا هذا يدل على أن الأئمة المتقدمين سابقًا كانوا يطلقون عبارة الحسن ويريدون بها عمومًا: الحديث المقبول.

ثم بعد ذلك أتى العلماء وحاولوا أن يجدوا للحسن تعريفًا محددًا ثابتًا.

فأتى الخطابي رحمه الله وقال: (الحسن هو ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله الفقهاء)[1].

وأتى الترمذي وعرفه بتعريفٍ آخر، ذكره الحافظ العراقي رحمه الله في "الألفية" بقوله:

وَالحَسَنُ المَعْرُوْفُ مَخْرَجًا وَقَدْ ... اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَاكَ حَدْ

(حَمْدٌ) وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: مَا سَلِمْ ... مِنَ الشُّذُوْذِ مَعَ رَاوٍ مَا اتُّهِمْ

بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدْ ... قُلْتُ: وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَا انفَرَدْ[2]

(حمدٌ) هو الخطابي.

فالترمذي قال: الحديث الحسن (ما سلم من الشذوذ، مع راوٍ ما اتُّهم)، يعني: ولم يكن فيه متهم.

(ولم يكن فردًا ورد) يعني: روي من غير وجه.

---

(١) معالم السنن (١/٦).

(٢) ألفية العراقي (ص:٩٧-٩٨).

فالترمذي عرَّف الحديث الحسن أنه ما سلم من الشذوذ، وليس فيه متهم، وروي من غير وجه.

لكن قال الحافظ العراقي بعد ذلك: (قلت: وقد حسن بعض ما انفرد)، يعني: أن الترمذي قال عن أحاديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فكيف يقول الترمذي رحمه الله: أن الحسن ما روي من غير وجه، بينما في تطبيقه في "الجامع" يقول عن حديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، يعني لا يروى من غير هذا الوجه؟

قال ابن رجب رحمه الله في "شرح العلل": (مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه)[1]، أي: أنه عمم معنى الوجه، قال: إذا أتى حديث آخر يشهد لهذا المعنى فنحن نقول عن هذا الحديث أنه جاء من غير وجه، أي: أنه لم يجعل القضية فقط في الإسناد، بل عمَّمها على المعنى.

والمقصود أن الإشكالات في مصطلح الحسن كثيرة، وذلك بسبب أنه يتجاذب هذا المصطلح مصطلحان: الصحيح والضعيف.

ولذلك قال الذهبي رحمه الله: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك)[2]، كأنه يقول يصعب أن تجد تعريفًا للحديث الحسن تندرج تحته كل الأحاديث الحسان.

والسبب أن العلماء رحمة الله عليهم حاولوا أن يعرفوا الحسن بتعريف يخرج الصحيح، بينما عند المتقدمين: الحسن يشمل الصحيح، ومن نظر إلى الحسن من هذه الجهة سهل عنده أن يجتمع لفظ (حسن صحيح) في حديث.

والمقصود هنا: أن ابن حجر يرى أن شروط الحسن هي نفس شروط الصحيح، وأن الاختلاف فقط في خفة الضبط في الحديث الحسن.

---

(١) شرح علل الحديث (٦٠٧/٢).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص:٢٨).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ.

الشرح:

يعني أن الحديث الحسن إذا أتت له عدة طرق: صار صحيحًا لغيره.

قال الحافظ العراقي رحمه الله في "الألفية":

وَالحَسَنُ: الْمشهُوْرُ بِالعَدَالَهْ ... وَالصِّدْقِ رَاوِيهُ، إذَا أَتَى لَهْ

طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوُهَا مِن الطُّرُقْ ... صَحَّحْتُهُ كَمَتْنِ (لَوْلاَ أنْ أَشُقْ)

إذْ تَابَعُوْا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو) ... عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيْحَ يَجْرِي[1]

(من الطرق صححته) يعني بمجموع الطرق.

وابن الصلاح هو أول من أتى بهذا القسم "الصحيح لغيره"، وقد أشار له الحافظ العراقي بقوله في "الألفية":

قَالَ: وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلحَسَنِ ... جَمْعُ (أبي دَاوُدَ) أيْ في السُّنَنِ

فإنَّهُ قَـــالَ: ذَكَرْتُ فِيْهِ ... ما صَحَّ أوْ قَارَبَ أوْ يَحْكِـــيْهِ

وَمَا بِهِ وَهَنٌ شَدِيْدٌ قُلْتُهُ ... وَحَيْثُ لاَ فَصَـالِحٌ خَـــرَّجْتُهُ

والحافظ العراقي إذا قال: (قال)، ولم يُسمِّ من قال فهو يقصد ابن الصلاح.

ثم ذكر الحافظ العراقي بعد ذلك قول ابن الصلاح فقال:

وَقَالَ: بَانَ لِي بِإمْعَانِ النَّظَرْ ... أنَّ لَهُ قِسْـــمَيْنِ كُلٌّ قَدْ ذَكَرْ

قِسْـــمًا، وَزَادَ كَونَهُ مَـــا عُلِّلا ... وَلاَ بِنُكْرٍ أوْ شُـــذُوْذٍ شُمِلاَ

---

(١) ألفية العراقي (ص:٩٨).

وَالفُقَــهَاءُ كلُّهُمْ يَستَعــــمِلُهْ ... وَالعُلَمَاءُ الجُلُّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهْ

وَهْوَ بأقْسَامِ الصَّحِيْحِ مُلْحَقُ ... حُجّيَّةً وإنْ يَكُنْ لا يُلْحَقُ[1]

(أن له قسمين) يقصد الصحيح.

فالحاصــل أن ابن حجر يعتبر أن الحديث الحســن إذا جاء له عدة طرق يكون الحديث صحيحًا لغيره.

مثال ذلك: ما روى البخاري من حديث معاوية بن إســحاق، عن عمته عائشــة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها، أنها استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال ﷺ: «**جهادكن الحج**»[2]، ومعاوية بن إســحاق طعن فيه أبو زرعة، ووثقه أحمد والنســائي، لكن تابعه عند الإمام البخاري رحمه الله حبيب بن أبي عمرة[3] فاعتضــد، وأصــبح الحديث صــحيحًا، وهذا المثال مثَّل به ابن حجر[4].

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فإنْ جُمِعَا فلِلتَّرَدُّدِ فِي النّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وإلا فباعْتِبارِ إسْنَادَيْنِ.

الشرح:

هذه مســألة شــائكة تحتاج إلى تركيز، يقول ابن حجر: (**فإن جمعا**) يعني: إن قيل عن حديث من الأحاديث: (حسن صحيح)، فجُمع فيه المصطلحان: الحسن والصحيح.

هذه فيه إشكال؛ لأن المتأخرين عَرَّفُوا الحسن بتعريف يُخرِجُ الصحيح، لكن الترمذي جمع بين "حسن" و"صحيح"، فما الجواب عن هذا؟

للعلماء رحمة الله عليهم في هذا عدة مسالك:

---

(١) ألفية العراقي (ص:٩٩).

(٢) صحيح البخاري (٤/٣٢)(٢٨٧٥).

(٣) صحيح البخاري (٤/٣٢)(٢٨٧٦).

(٤) النكت على ابن الصلاح (١/٤١٩).

المسلك الأول: لابن حجر رحمه الله هنا: قال: (إن جُمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد)، يعني: إذا جاءنا حديث وهذا الحديث قيل عنه: (حسن صحيح) فننظر في إسناده، إذا كان إسنادًا واحدًا فقط فمعنى هذا أن الراوي مختلف فيه، هل هو ثقة أم ليس بثقة، فهذا الاختلاف جعل الذي يحكم على الحديث يقول عنه: (حسن صحيح).

أما إذا كان لهذا الحديث إسنادان اثنان، فيقول ابن حجر: إذا كان له إسنادان فمعنى (حسن صحيح) أن أحد هذين الإسنادين حسن، والإسناد الآخر صحيح.

لكن هنا إشكال، وهو أن هناك أحاديث قال عنها الترمذي رحمه الله: (حسن صحيح)، ولها إسناد واحد، والراوي ثقة بالإجماع، فهذا يُشكل على كلام ابن حجر.

أيضًا نقول لابن حجر: هناك أحاديث قال عنها الترمذي أو غيره من العلماء: (صحيح) فقط، ولها إسناد واحد، والراوي مختلف فيه.

إذًا فكلام ابن حجر هذا تطبيقيًّا يعرض له إشكالات كثيرة.

المسلك الثاني: قال بعض العلماء: إذا قال: (حسن صحيح) فهذا يعني أن الحديث صحيح، ومعنى عبارة حسن أي أن ألفاظه حسنة.

لكن هذا أيضًا فيه إشكال؛ فكل أحاديث النبي ﷺ الصحيحة: حسنة الألفاظ.

إذًا فالمسلك الثاني غير صحيح أيضًا.

المسلك الثالث: ذهب إليه ابن كثير رحمه الله، فقال: إن عبارة (حسن صحيح) هي مرتبة متوسطة بين الصحيح وبين الحسن[1].

لكن يشكل على كلام ابن كثير رحمه الله أن هناك أحاديث في غاية الصحة، بل في الصحيحين وقال عنها الترمذي رحمه الله: (حسن صحيح)، فكيف يكون مرتبة بين مرتبتين؟

إذًا فكلام ابن كثير هذا أيضًا غير صحيح.

---

(١) الباعث الحثيث (ص:٤٣-٤٤).

المســـلك الرابع: وهو من أقوى المســـالك، وهو لابن رجب رحمه الله، حيث قال: إن الحديث إذا قيل عنه: (حســن صــحيح) فمعنى صــحيح: أنه انطبقت فيه شــروط الحديث الصحيح: الراوي عدل، وتام الضبط، والإسناد متصل، وغير معلل ولا شاذ، فصار الحديث صحيحًا، أما إضافة عبارة: "حسن" فلأن كل حديث صحيح سيكون حسنًا؛ فالصحيح مرتبة أعلى من الحسن، فليس هناك إشكال أن نقول: انطبقت شروط الحسن في الصحيح.

ويبقى هنا إشــكالية واحدة، وهو أننا قلنا: أن الحســن ما روي من غير وجه، فإذا قال الترمذي عن حديث: (حسن صحيح) فيعني أنه صحيح، ومروي من غير وجه، وابن رجب يقول: إذا قال عن حديث: (حســن صــحيح) فهو صــحيح، وإضــافة إلى كونه صــحيحًا سيكون هناك شرط زائد في الحسن، وهو أنه روي من غير وجه، فنقول: هذا حديث صحيح وروي من غير وجه، فيشكل على كلامه أن هناك أحاديث قيل عنها: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقد أجاب عن هذا ابن رجب رحمه الله بطريقة أخرى فقال: (مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شــواهد من غير هذا الوجه)[1]، فخرجنا من هذا الإشــكال، حيث يرى ابن رجب أن معنى قوله: "يروى من غير وجه" يعني: حتى ولو بالمعنى في حديث آخر.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وزِيَادَةُ رَاويهمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ.

الشرح:

يتحدث ابن حجر رحمه الله هنا عن مســألة زيادة الثقة، وهي: إذا روى بعض الرواة حديثًا بإسناد وأتى راوٍ ثقة فزاد لفظة في الحديث، هل هذه الزيادة تُقبل أم لا تقبل؟

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٠٧-٦٠٨).

فصَّل ابن حجر رحمه الله في هذه المسألة، وجعلها على ثلاثة أقسام[1]، قال رحمه الله في "النزهة":

القسم الأول: ما كانت الزيادة فيه ليس فيها منافاة، أي: الزيادة لا تنافي الحديث، مثل ما جاء في الصحيحين من حديث إسحاق الأزرق، عن سفيان الثوري، عن عبد العزيز أنه قال: سألت أنسًا: أخبرني بشيءٍ عقلته عن النبي ﷺ: أين صلى الظهر في يوم التروية[2]؟

زاد بعض الرواة -وهو عبد الله بن محمد عن إسحاق الأزرق- زيادة، وهي: أين صلى الظهر والعصر[3]؟

فهل زيادة "العصر" تنافي "الظهر"؟ لا تنافيها.

قال ابن حجر: إذا كانت الزيادة لا تنافيها فالزيادة مقبولة.

القسم الثاني: أن يكون في الزيادة منافاة، أي: ظاهرها المنافاة، ويقصد بهذا أنه يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، هذا هو المقصود بالمنافاة.

قال ابن حجر رحمه الله: هنا ينبغي الترجيح بالقرائن، فنجمع الطرق ونرجح بالقرائن.

وقد قال العلماء قديمًا: الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

فلا بد في كل حديث أن تجمع الطرق.

وليتضح هذا نقول: لو كان هناك حادثة في مكان ما، فبلغتك هذه الحادثة من طريق فلان ومن طريق فلان ومن طريق فلان، فحينما تأتي وتقارن هذه الروايات وكيف ساق الرواية كل واحد منهم يتبين لك من الذي أخطأ ومن الذي أصاب.

فهكذا أحاديث رسول الله ﷺ، العلماء يجمعون الطرق ويقارنون بينها ويوازنون، فيتبين من هذه المقارنة والموازنة الصواب من الخطأ.

---

(١) نزهة النظر (ص:٨١).

(٢) صحيح البخاري (٢/١٨٠)(١٧٦٣)، صحيح مسلم (٢/٩٥٠)(١٣٠٩).

(٣) صحيح البخاري (٢/١٦١)(١٦٥٣).

القســـم الثالث: زاده ابن حجر رحمه الله في "النكت"[1]: أن يكون في هذه الزيادة نوع منافاة، أي: ليست منافاة حقيقية، وإنما نوع منافاة.

والمقصود بنوع منافاة، كتخصيص عام، أو تقييد مطلق، أو نحو ذلك.

مثال ذلك: ما جاء في حديث صفوان بن عسال ﷺ، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا في سـفرٍ ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيامٍ ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم»[2].

زاد معمر بن راشد: «إذا نحن أدخلناهما على طهر»[3].

إذًا معمر بن راشد رحمه الله قيد المسألة هنا، فهذه زيادة فيها نوع منافاة.

فهل تقبل الزيادة التي فيها نوع منافاة أم لا تُقبل؟

ابن حجر يقول: يُعمل في هذا أيضًا بالقرائن.

وهنا مســـألة: هل هناك فعلًا في زيادة الثقة منافاة حقيقية بين هذا الراوي والرواة الآخرين؟

أما في الأسانيد فيوجد منافاة حقيقية، فيوجد في الأسانيد التعارض بين الوصل والإرسال مثلًا، فبعض الرواة يصـلون الحديث وبعضـهم يرسـلونه، ويوجد التعارض أيضًـا بين الرفع والوقف، أما في المتون فالظاهر أن التعارض هذا نادر.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٨٧).

(٢) سنن الترمذي (١/١٥٩)(٩٦)، سنن النسائي (١/٨٣)(١٢٧)، مسند أحمد (٣٠/١١)(١٨٠٩١).

(٣) سنن الدارقطني (١/٣٦٢-٣٦٣)(٧٦١).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ.

الشرح:

ابن حجر يتحدث هنا عن العمل حينما يحدث خلاف في الرواية، قال: **(فإن خولف بأرجح)**، الثقة خالفه ثقة أوثق منه وأرجح منه، قال: **(فالراجح المحفوظ)**، والآخر يكون الشاذ.

فما هو ميزان الأرجح؟ يعني عندنا روايتان فكيف نقول: هذه الراوية أرجح من هذه الراوية؟

إما أن يكون هذا الرجحان بسبب كثرة الرواة، أي: أن رواة هذه الرواية أكثر من رواة الرواية الأخرى، فنرجح هذه الرواية لكثرة رواتها.

وإما أن يكون هذا الرجحان بسبب أن من رووا هذا الطريق أئمة كبار بخلاف أولئك.

وإما أن يكون الرجحان بسبب أن هذه الرواية جاءت في البخاري ومسلم والكتب المعتمدة التي أُلفت في الأحاديث الصحيحة وتلك في غيرها.

فهذه كلها من الأشياء التي تُرَجِّحُ روايةً على رواية.

من الأمثلة على ذلك: ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رجلًا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه»[1].

هذا الحديث له روايتان: رواية متصلة الإسناد، ورواية أخرى مرسلة.

---

(١) سنن أبي داود (٣/١٢٤)(٢٩٠٥)، سنن الترمذي (٤/٤٢٣)(٢١٠٦)، سنن ابن ماجه (٢/٩١٥)(٢٧٤١)، مسند أحمد (٣/٤٠٥)(١٩٣٠).

الرواية المتصلة: يرويها محمد بن مسلم الطائفي، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وسفيان بن عيينة؛ هؤلاء الأربعة كلهم يروونها عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ.

وجاءت رواية أخرى تخالفها، وهي من طريق اثنين: حماد بن زيد، وروح بن القاسم، يروونها عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن النبي ﷺ مرسلًا، فلم يذكروا ابن عباس.

إذًا عندنا رواية مرسلة ورواية موصولة.

فإذا نظرنا في هاتين الروايتين وجدنا أن الرواية الأولى المسندة أصح وأوثق؛ لأن الذين رووها عن عمرو بن دينار أئمة، وأيضًا أكثر من أولئك؛ لأنهم أربعة رواة.

إذًا هذه الرواية المسندة هي الرواية المحفوظة، وتلك روايةٌ شاذة.

وطبعًا نأخذ بالاعتبار أن بعض الرواة أحيانًا يقصر الإسناد عمدًا من باب الاحتياط، وهذا يفعله أحيانًا حماد بن زيد، فبدل أن يكون الإسناد إلى النبي ﷺ يقصره ويرويه مرسلًا، من باب الاحتياط.

وقد يأتي بعض الإخوة ويقول: أنا وجدت حديثًا قال عنه -مثلًا- ابن المديني أنه منكر، ولما درست هذا الحديث وجدت أنه ليس بمنكر وإنما هو شاذ؛ لأن الثقة إذا خالف من هو أوثق منه يعتبر حديثه شاذًّا، لكن الضعيف إذا خالف من هو أوثق منه يعتبر حديثه منكرًا.

فنقول: الأئمة المتقدمون يتوسعون في المصطلحات والمسميات، فقد يسمون الشاذ منكرًا، وقد يسمونه خطأ، وقد يسمونه وهمًا وما إلى ذلك، فلا تحاكمهم إلى مصطلحات المتأخرين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ.

الشرح:

بعض العلماء يطلقون كلمة "الشـــاذ" على مطلق التفرد الذي يكون من الراوي إذا كان هذا التفرد لا يُحتَمَلُ من مثله، حتى لو لم يكن فيه مخالفة، مثل أن يزيد أحد الرواة الثقات رواية من الروايات، وهذه الرواية التي زادها لا تخالف الروايات الأخرى، لكن بعد أن درســـنا روايات الحديث وجدنا أن مثل هذه الرواية لا تحتمل منه، فقد يكون شـــيخ هذا الراوي له تلاميذ جبال أثبات حفاظ رووا رواية، فيأتي أحد تلاميذه وهو ثقة لكنه أقل من أولئك، ويزيد زيادة في هذه الرواية، فنقول عن هذه الرواية: شاذة، حتى ابن حجر يحكم عليها أحيانًا بأنها زيادة شاذة.

كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: «**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة**»(١).

فقد جاء محمد بن عوف وروى هذا الحديث عن علي بن عياش بإسناده، وزاد في آخره: «**إنك لا تخلف الميعاد**»(٢).

فالزيادة هذه تعتبر شـــاذة، لأن هذا لا يحتمل من محمد بن عوف، وهناك تلاميذ لعلي بن عياش أقوى من مائة من مثل محمد بن عوف، فمن تلاميذ علي بن عياش الذين رووا عنه هذا الحديث الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى، والبخاري وغيرهم كلهم لم يرووا هذه الزيادة.

إذًا الشاذ كما في النخبة: رواية الثقة إذا خالف من هو أوثق وأرجح منه.

وأحيانًا يطلق العلماء على مطلق التفرد أنه شاذ كما أسلفنا.

---

(١) صحيح البخاري (١/١٢٦)(٦١٤).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/١٥٤-١٥٥)(١٩٥٤).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَعَ الضَّعْفِ فَالرَّاجِحُ المَعْرُوفُ. وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ.

الشرح:

قال: **(ومع الضعف)** يعني إذا خالف الراوي الضعيف الراوي الثقة، فتكون الرواية الراجحة للثقة هي: "المعروف"، ورواية الضعيف: "المنكر".

مثاله: راوٍ ضعيف روى الحديث مسندًا متصلًا إلى النبي ﷺ.

وآخر ثقة روى هذا الحديث عن شيخ الضعيف لكن رواه مرسلًا.

فتكون رواية الثقة هي الرواية المعروفة، ورواية الضعيف منكرة.

هذا على حسب اصطلاح ابن حجر، وقد تقدم أن الأئمة المتقدمين قد يطلقون على هذا: أنه شاذٌّ، أو منكرٌ، أو خطأٌ، أو همٌ وما إلى ذلك.

مثال على ذلك: ما روى الطبراني من حديث حُبَيِّب بن حبيب -أخو حمزة الزيات-، عن أبي إسحاق السبيعي، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «**من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقرى الضيف؛ دخل الجنة**»(١).

هذا الحديث رواه حُبَيِّب بن حبيب، عن أبي إسحاق السبيعي، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

لكن حُبَيِّبًا هذا ضعيف، وخالفه الثقات، فرووه عن شيخه أبي إسحاق السبيعي موقوفًا.

فنقول: الرواية الموقوفة هي المعروفة، وتلك منكرة.

---

(١) المعجم الكبير (١٢/١٣٦)(١٢٦٩٢).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَالْفَرْدُ النِّسْبِيّ: إنْ وَافَقَه غيره فَهُوَ المُتَابِعُ.

الشرح:

لم يقل الفرد فقط، حتى لا يُفهم أنه الفرد المطلق، فالمقصود هنا الفرد النسبي.

مثلًا: حديث النبي ﷺ: «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**»، رواه عن النبي ﷺ أبو هريرة(١) ورواه حذيفة(٢)، رضي الله عنهما.

أما عن أبي هريرة فانتشر، وأما عن حذيفة رضي الله عنه فلم يروه عنه إلا ربعي بن حراش، وربعي بن حراش لم يروه عنه إلا سعد بن طارق.

فنقول: هذا الحديث فرد نسبي، غريب عن حذيفة.

وهو الذي يسميه ابن الصلاح رحمه الله غرائب الشيوخ التي تقع في أثناء الأسانيد.

قال: (**والفرد النسبي إن وافقه غيره فهو المتابع**)، يعني لو فرضنا أن حذيفة رواه عنه ربعي بن حراش ورواه عنه راوٍ آخر، نقول: الراوي الآخر تابع ربعي بن حراش، وقوَّى رواية ربعي بن حراش، فهذه متابعة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ.

الشرح:

مثال على ذلك: جاء من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**الشهر تسعٌ وعشرون فلا تصوموا حتى تروه**»(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح البخاري (٣/٢٧)(١٩٠٧)، صحيح مسلم (٢/٧٥٩)(١٠٨٠).

وروى النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**الشهر تسع وعشرون**»[1].

فيكون حديث ابن عباس هذا شاهدًا لحديث ابن عمر.

فالشاهد يعني حديثًا آخر يشهد للمعنى.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ لِذَلِكَ هُوَ الاعْتِبَارُ.

الشرح:

(**هو الاعتبار**)، الاعتبار كلمة تطلق على عمل الناقد.

أي: أن تتبع طرق الحديث وجمعها والموازنة بينها يسميه العلماء: الاعتبار.

وننبه هنا إلى مسألة تم ذكرها سابقًا: أن ابن حجر رحمه الله اجتهد في أن يضبط هذه المصطلحات بالحد والتعريف وما إلى ذلك، بخلاف المتقدمين، فقد كانوا أحيانًا يطلقون على الشيء عدة عبارات، ولا يتقيدون بالمصطلحات المعروفة عند المتأخرين.

ولذلك قد يأتي طالب علم ويقرأ قول المزي رحمه الله في "تهذيب الكمال" عن راوٍ من الرواة: أخرج له البخاري استشهادًا.

فيفهم من قول المزي: (استشهادًا) ما ذكره ابن حجر في تعريف الشاهد، وهو إذا أتى حديث آخر بنفس المعنى، وهذا غير صحيح، فالمزي يقصد بقوله: (أخرج له البخاري استشهادًا) أي: أخرج له في المعلقات.

---

(١) سنن النسائي (٤/١٣٨)(٢١٣٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ المَقْبُولُ: إِنْ سَلِمَ مِنَ المعارضة فهو المُحْكَمَ.

وَإِنْ عُورِضَ بِمِثْلِهِ: فَإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ فَمُخْتَلِفُ الحَدِيثِ.

الشرح:

قال: (**ثم المقبول**) هذا فائدة تقسيم الأحاديث إلى صحيح وضعيف وحسن، لأجل أن يستفيدوا من هذا التقسيم في حال تعارض الأحاديث، فيتم الترجيح بينها.

قال ابن حجر رحمه الله: (**ثم المقبول**)، المقبول يعني: صحيحًا أو حسنًا، إن سلم من المعارضة.

والتعارض بين الأحاديث يكون في الظاهر في نظر الناقد، لكن في الحقيقة أحاديث النبي ﷺ لا تتعارض، لكن في نظر الناقد يكون ظاهرها التعارض، فيحتاج إلى أن يوفق بين هذه الأحاديث.

قال: (**المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم**)، يعني: لا يوجد حديث آخر يعارضه.

وإذا جمعنا بين هذين الحديثين يقال لهذه الأحاديث التي يظهر منها التعارض ويمكن الجمع بينها يقال لها: مختلف الحديث.

وقد جمع هذا ابن قتيبة رحمه الله في كتابه "مختلف الحديث".

مثال على ذلك: قوله ﷺ: «**لا عدوى ولا طيرة**»[1]، وفي حديث آخر يقول النبي ﷺ: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**»[2]، فكيف نجمع بين هذين الحديثين؟

---

(١) صحيح البخاري (١٣٥/٧)(٥٧٥٦)، صحيح مسلم (١٧٤٦/٤)(٢٢٢٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) مسند أحمد (٤٤٩/١٥)(٩٧٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

للعلماء رحمة الله عليهم في ذلك مسالك كثيرة، والصواب منها: أن النبي ﷺ أراد بنفي العدوى إبطال ما يعتقده أهل الجاهلية من أن العدوى تنتقل بذاتها، وأراد أن يبين أنها إنما تنتقل بتقدير الله ﷻ.

وهذا المعنى قرره النبي ﷺ في حديثٍ آخر في الصحيحين: لما أتى إليه أعرابي يستشكل انتقال العدوى بين الإبل، فقال له النبي ﷺ: «**فمن أعدى الأول**»[1]؛ ليقرر هذا المعنى، أنها لا تنتقل بنفسها، وإنما بتقدير الله ﷻ.

فإذا لم نجد ما يعارض الحديثَ في الظاهر نقول له: محكم.

وإذا وجدنا ما يعارضه في الظاهر وأمكن الجمع نقول عنه: مختلف الحديث.

أما إذا تعارضوا في الظاهر ولم يمكن الجمع فسيأتي حكمه في كلام ابن حجر.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أو لا، وثَبَتَ الْمُتَأَخِّرُ فهُوَ النَّاسِخُ، والآخَرُ الْمَنْسُوخُ.

الشرح:

إذا لم نستطع الجمع بينهما وعرفنا أن هذا الحديث قاله النبي ﷺ بوقت، وهذا قاله بعده؛ فالمتأخر يسمونه الناسخ، أي: نسخ العمل بالحديث الأول.

فالنسخ عند العلماء هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

وهنا مسألة: كيف نعرف أن هذا الحديث متقدم وهذا الحديث متأخر؟

لهذا عدة طرق:

قد يكون هذا بنص النبي ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**»[2].

هذا يبين أن الأمر بالزيارة ناسخ للنهي عن الزيارة.

---

(١) صحيح البخاري (١٢٨/٧)(٥٧١٧)، صحيح مسلم (١٧٤٢/٤)(٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم (٦٧٢/٢)(٩٧٧) من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

وقد يكون هذا بنص من الصحابي ﷺ، كقول أبي بن كعب ﷺ: «أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء، كانت رخصةً رخصها رسول الله في بدء الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد»[(١)]، وإن كان في صحته شيء من الكلام، لكنه يبين المعنى، أنه قد ينص الصحابي على هذا.

وقد نعرف المتقدم من المتأخر أحيانًا بسياق الرواية.

مثلًا: قبل أن يحج النبي ﷺ في المدينة جاء في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين**»[(٢)]، فأمر في هذا الحديث بالقطع.

وجاء في حديث آخر في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لما خطب في عرفات قال ﷺ: «**من لم يجد النعلين فليلبس الخفين**»[(٣)]، ولم يذكر القطع.

فالحديث الأول كان قبل أن يذهب النبي ﷺ للحج، والحديث الثاني: لما حج النبي ﷺ.

فهذا دليل على أن الأمر بالقطع منسوخ.

فأحيانًا يتبين النسخ بنص النبي ﷺ.

وأحيانًا يتبين بنص الصحابي.

وأحيانًا يتبين بالنظر إلى تفاصيل الأحاديث ووقائعها.

وقد ألف العلماء رحمة الله عليهم مؤلفات في الناسخ والمنسوخ، منها: كتاب الحازمي "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ"، وكتاب ابن الجوزي "إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه".

---

(١) سنن أبي داود (١/٥٥)(٢١٥)، سنن الترمذي (١/١٨٣-١٨٤)(١١٠)، سنن ابن ماجه (١/٢٠٠)(٦٠٩)، مسند أحمد (٣٥/٢٧)(٢١١٠٠).

(٢) صحيح البخاري (٢/١٣٧)(١٥٤٣)، صحيح مسلم (٢/٨٣٥)(١١٧٧).

(٣) صحيح البخاري (٣/١٦)(١٨٤١)، صحيح مسلم (٢/٨٣٥)(١١٧٨).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإلَّا فَالتّرْجِيحُ، ثمَّ التَّوَقُّفُ.

الشرح:

إذا كان الحديث ليس له معارض فيسمى المحكم.

وإذا كان له معارض وأمكن الجمع فيسمى مختلف الحديث.

وإذا كان هناك معارضة ظاهرية ولم يمكن الجمع وأمكن النسخ فناسخ الحديث ومنسوخه.

وإذا كان هناك معارضة ولم يمكن الجمع ولم نستطع أن نتبين التاريخ لنحدد الناسخ من المنسوخ فالترجيح، أي: نرجح بين الحديثين.

هذه أوجه الجمع.

والمرجحات بين الأحاديث كثيرة جدًّا، أوصلها السيوطي رحمه الله إلى نحو مائة مرجح.

فمن المرجحات: أن يكون الحديث في الصحيحين، فيقدم على الحديث الذي في أحدهما.

ومن المرجحات: ترجيح الحديث الذي يرويه أئمة ثقات أثبات على غيره.

ومن المرجحات: أن يقترن بعض الأحاديث بعمل راوي الحديث.

وهناك مرجحات أخرى كثيرة جدًّا.

فإن لم يترجح يتوقف الناظر في الجمع بين الأحاديث.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ المَرْدُودُ: إمَّا أنْ يكونَ لِسقْطٍ أو طَعْنٍ.

فالسَّقْطُ: إمَّا أنْ يكونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعدَ التَّابِعِيّ، أَوْ غيْرِ ذَلِكَ.

فالأوَّلُ: المُعَلَّقُ.

الشرح:

يتكلم ابن حجر رحمه الله هنا عن الحديث المردود.

فقال: **(ثم المردود)** أي: الحديث الذي يُرَدّ، إما أن يردَّ بسبب سقط في الإسناد، وإما أن يرد بسبب الطعن في الراوي.

ثم بدأ بالكلام عن السقط.

قال: **(والسقط إما أن يكون من مبادئ السند)**.

إما أن يكون السقط في أول الإسناد، من جهة المصنف، كالبخاري، أو مسلم، أو النسائي، أو غيره ممن صنف في الأحاديث المسندة، فقد يكون السقط من أول الإسناد من جهة المصنف.

وقد يكون من آخره من عند النبي ﷺ، أو قد يكون في أثنائه.

فالأول: المعلَّق، إذا كان السقط في الإسناد من أوله، أي: من جهة المصنف، فهذا يسمى المعلق.

لو أتيت الآن بحبل وربطته في أعلى المسجد، وتركته يتدلى، يكون هذا معلقًا، فالسقط في أول هذا الحبل من هذه الجهة من جهة المصنف، من هذا أخذوا اسم المعلق.

ومن أول من سمى المعلق معلقًا الدارقطني رحمه الله، كما ذكر هذا ابن الصلاح في كتابه: "صيانة صحيح مسلم".

والمعلقات في "صحيح البخاري" ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون معلقًا، وصلها كلها الإمام البخاري رحمه الله ولم يترك منها إلا مائة وستين معلقًا مرفوعًا، أما الموقوفات فكثيرة،

لكن الكلام هنا عن المرفوعات، وقد ألف فيها ابن حجر كتابه العظيم "تغليق التعليق" ووصل هذه المعلقات.

أما الإمام مسلم رحمه الله فالمعلقات عنده قليلة جدًّا، وبعضها ليس بالصورة المعروفة، وإنما فيه من هو مبهم أو من لم يسمَّ.

وقد ذكر أبو علي الغساني في "تقييد المهمل" أن عدد المعلقات في "صحيح مسلم" أربعة عشر معلقًا، وتبعه على ذلك الإمام المازري رحمه الله في "المعلم".

وذكر ابن الصلاح أن المعلقات في مسلم إنما هي اثني عشر معلقًا.

وقد وصلها كلها الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، ولم يبقَ منها إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث أبي الجهيم في باب التيمم في الحضر لرد السلام[1].

إذًا المعلقات في "صحيح مسلم" قليلة جدًّا، والمعلقات في البخاري كثيرة.

فما هي أقسام الحديث المعلق؟

هناك معلق بصيغة الجزم، كأن يقول: قال، أو روى، أو ذكر، فهذه كلها بصيغة الجزم.

وهناك معلقات بصيغة التمريض، كأن يقول: يُذكر، أو يروى، أو قيل، فهذه كلها بصيغة التمريض.

يقول الحافظ العراقي في "الألفية":

وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا ... كَذَا لَهُ، وَقِيْلَ ظَنًّا وَلَدَى
مُحَقِّقِيْهِمْ قَدْ عَزَاهُ (النَّوَوِيْ) ... وَفِي الصَّحِيْحِ بَعْضُ شَيءٍ قَدْ رُوِيْ
مُضَعَّفًا وَلَهُمَا بِلا سَنَدْ ... أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمْ فَصَحِّحْ، أو وَرَدْ
مُمَرَّضًا فَلا، وَلكِنْ يُشْعِرُ ... بِصِحَّةِ الأَصْلِ لَهُ كَ (يُذْكَرُ)[2]

---

(١) صحيح مسلم (١/٢٨١)(٣٦٩).

(٢) ألفية العراقي (ص:٩٦).

(ولهما بلا سند)، يعني: البخاري ومسلم.

ومعلقات البخاري رحمه الله على قسمين:

معلقات: بصيغة الجزم، وهي على أقسام.

يقول الحافظ العراقي:

وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الاسْنَادِ حُذِفْ ... مَعْ صِيغَةِ الجَزْمِ فَتَعلِيْقًا عُرِفْ

وَلَوْ إلى آخِـــرِهِ، أَمَّـــا الَّذِي ... لِشَيْخِـهِ عَزَا بـ (قالَ) فَكَذِي

يقول بعضـــهم في قول البخاري رحمه الله: (قال) عن شـــيخه -كما في حديث المعازف[1]- أن هذا محمول على الاتصال.

قال العراقي:

وَلَوْ إلى آخِرِهِ، أَمَّا الَّذِي ... لِشَيْخِهِ عَزَا بـ (قالَ) فَكَذِي

عَنْعَنَةٍ كخَبَرِ المُعَـــازِفِ ... لا تُصْغِ (لِابْنِ حَزْمٍ) المُخَالِفِ[2]

لأن ابن حزم رحمه الله خالف في هذا.

إذًا القسم الأول من أقسام المعلقات في البخاري: ما علقه البخاري على صيغة الجزم، وهو ثلاثة أقسام، وهذا استقراء ابن حجر:

القسم الأول: صحيح، وقد أُخْرِجَ بعضه في "صحيح مسلم".

القسم الثاني: من قبيل الحسن لذاته، مثل تعليق البخاري لسلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

القسم الثالث: أن يكون حسنًا لغيره.

---

(١) صحيح البخاري (١٠٦/٧)(٥٥٩٠) من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٢) ألفية العراقي (ص:٩٧).

هذا بالنسبة لما علقه بصيغة الجزم.

وأما ما علقه بصيغة التمريض فهو على ثلاثة أقسام أيضًا:

القسم الأول: صحيح أخرجه البخاري بنفسه في صحيحه.

ما دام البخاري أخرجه وأسنده في صحيحه، لماذا أتى في موضع آخر وعلقه؟

يفعل هذا من باب الاختصار أحيانًا، يعلقه بصيغة التمريض، وهو قد أخرجه في موضع آخر في الصحيح، وبهذا تكون عبارة كثير من الناس: أن "ما علقه البخاري بصيغة التمريض هو ضعيف بإطلاق": عبارة غير صحيحة؛ لأن البخاري علق أشياء بصيغة التمريض وخرجها في صحيحه.

القسم الثاني: حسن.

القسم الثالث: ضعيفٌ، وقد يُبَيِّنُ ضعفه أحيانًا، كما قال البخاري رحمه الله: (ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «**لا يتطوع الإمام في مكانه**»)، ثم قال البخاري بعده: (ولم يصح)[1]، فعلقه بصيغة التمريض وضعفه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّانِي: المُرْسَلُ.

الشرح:

(**الثاني المرسل**)، تقدم أنه إذا كان السقط في أول الإسناد فإنه يكون معلقًا.

أما إذا كان السقط في آخر الإسناد فإنه يكون مرسلًا.

وتعريف المرسل أن يقول التابعي صغيرًا كان أو كبيرًا: قال رسول الله ﷺ، أو فعل رسول الله ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري (١/١٦٩).

وعرفه بعضهم كالبيقوني بقوله: "ومرسل منه الصحابي سقط". أي: أن المرسل ما سقط منه الصحابي.

والصحيح أن سقوط الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم ثقات.

فالأولى أن يقال: إذا قال التابعي قال ﷺ، أو فعل النبي ﷺ؛ لأن التابعي إذا أرسل ليس بشرط أن يكون الساقط صحابيًّا، فقد يكون الساقط تابعيًّا وصحابيًّا، أي: قد يكون هناك تابعي آخر لا نعرف اسمه؛ لذا فهذه النقطة مهمة جدًّا.

ولأبي داود رحمه الله كتاب في هذا الباب اسمه "المراسيل".

وهنا مسألة مهمة: بعض الناس إذا أراد أن يعرف حكم حديث من الأحاديث أول ما يسمع بالحديث ينظر ماذا قال عنه المعاصرون، هل صححوه أم ضعفوه؟

والأولى أن ينظر في أقوال أصحاب الكتب الذين خرجوا هذا الحديث:

فإذا كان في البخاري فهو صحيح؛ لأن البخاري التزم ألا يخرج إلا الصحيح.

وإذا كان في مسلم فهو صحيح.

وإذا كان في النسائي فالأصل فيه الصحة، والنسائي أحيانًا يبين الخلاف في بعض الروايات.

وإذا كان الحديث في "جامع الترمذي" فينظر ماذا قال فيه الترمذي، هل صححه الترمذي أم ضعفه أم ماذا؟

وإذا كان الحديث في "سنن أبي داود" فاعرف ما هي قاعدة أبي داود في "السنن"، يقول العراقي في "الألفية":

قَالَ: وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلحَسَنِ ... جَمْعُ (أبي دَاوُدَ) أيْ في السُّنَنِ

فإنَّهُ قَـــالَ: ذَكَرْتُ فِيْهِ ... ما صَـــحَّ أوْ قَارَبَ أوْ يَحْكِيْهِ

وَمَا بِهِ وَهَـنٌ شَدِيْدٌ قُلْتُهُ ... وَحَيْثُ لاَ فَصَـالِحٌ خَـرَّجْتُهُ

(فإنه قال)، يعني: أبا داود.

فأبو داود رحمه الله إذا أورد حديثًا في سننه ولم يتكلم عنه فهذا الحديث صالح للاحتجاج عنده، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا ضعفًا يسيرًا؛ لأنه التزم ألا يبيِّن ضعفَهُ إلا في الذي فيه وهنٌ شديد، أما الذي فيه وهن يسير فلا يتكلم عليه، ويرى أنه صالح للاحتجاج.

وهنا إشكال: أبو بكر الآجري تلميذ أبي داود يسأل أبا داود عن أحاديث وأبو داود يضعفها، مع أنه في "السنن" سكت عنها ولم يضعفها.

الجواب: أبو داود رحمه الله التزم في "السنن" أن يبيِّن ضعفَ الذي به وهنٌ **شديد**، فقد يكون هذا الحديث الذي بيَّن ضعفه لأبي بكر الآجري فيه ضعف يسير؛ لذلك سكت عنه في "السنن"، ولما سأله أبو بكر الآجري أجابه بأن فيه ضعفًا.

وقد يكون يُقال أيضًا: إن أبا داود التزم هذا المنهج في كتاب طويل، وقد يفوته بعض الأشياء، لذا يحصل في بعض الأحيان إشكال؛ فنجد أن الحديث سكت عنه أبو داود في "السنن" وذكره في كتابه الآخر "المراسيل"، فأيهما نرجح، جانب السكوت عنه في السنن، أم جانب ذكره له في المراسيل؟

نرجح ما جاء في "المراسيل"، فنقول: حديث مرسل، ولعله لم يتكلم عليه في "السنن" لأنه رأى أن هذا الضعف يسير.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّالِثُ: إنْ كانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فُهو الْمُعْضَلُ.

الشرح:

هذا هو القسم الثالث من أقسام السقط في الإسناد.

وهو أن يكون السقط في أثناء الإسناد.

وقد سبق أن القسم الأول أن يكون السقط في بداية السند من جهة المصنف، فهذا هو المعلق.

والقسم الثاني: أن يكون السقط من جهة الصحابي، وهو إذا قال التابعي: قال النبي ﷺ، فيكون السقط هنا من آخر الإسناد، وهذا هو المرسل.

القسم الثالث: أن يكون السقط في أثناء الإسناد، ويكون هذا السقط طبقتين فصاعدًا، يعني فيه رجلان فأكثر، والرجلان هؤلاء متواليان، وليس كل واحد في مكان آخر، بل طبقتان متواليتان، هذا يسميه العلماء المعضل.

مثال ذلك: قول الإمام مالك رحمه الله: بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف**»[1].

فسقط بين مالك وأبي هريرة محمد بن عجلان عن أبيه، فهنا سقط رجلان على التوالي، فيكون معضلًا.

والأئمة المتقدمون قد يطلقون على حديث بأنه معضل؛ لأنه ضعيف، ولا يعنون به الإعضال بمعنى سقوط رجلين على التوالي، لكن ابن حجر هنا أراد تعريف المعضل وتحديده، فعرفه بأنه سقوط راويين على التوالي.

---

(١) الموطأ (٢/٩٨٠)(٤٠).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَإِلَّا فالْمُنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ واضِحًا أَوْ خَفِيًّا.

فالأَوَّلُ: يُدْرَكُ بعَدَمِ التَّلاقي، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخِ.

الشرح:

ثم ذكر رحمه الله المنقطع.

والمنقطع هو ما سقط من إسناده راوٍ واحد، أو سقط راويان فأكثر **ليسا** على التوالي.

وقد تقدم في المعضل أنه اشترط أن يكون هذا السقط **على التوالي**.

أما في المنقطع فنشترط أن يكون الساقط واحدًا، أو اثنان لكن **ليس** على التوالي.

قال رحمه الله: (**وإلا فالمنقطع، ثم قد يكون واضحًا أو خفيًّا**).

هذا الانقطاع في الإسناد إما أن يكون انقطاعًا واضحًا، وإما أن يكون انقطاعًا خفيًّا لا يُدرَكُ إلا عن طريق البحث والنظر.

ثم بدأ بالكلام عن الانقطاع الواضح، فقال: (**فالأول يُدرك بعدم التلاقي**).

ثم بيَّن رحمه الله كيف نعرف أن هذا الراوي لم يدرك هذ الراوي، فقال: (**ومن ثم احتيج إلى التاريخ**).

مثلًا: روى يعقوب بن سفيان بإسناده إلى عفير بن معدان قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: ومن شيخنا الصالح؟ سمه لنا حتى نعرفه. فقال: خالد بن معدان. قلت: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قال: قلت: وأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية. قال: قلت له: اتق الله عز وجل يا شيخ لا تكذب، مات خالد بن معدان سنة

أربع ومائة فأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك آخر أنه لم يكن يغزو أرمينية[1]. انتهى

ولذلك كان الأئمة رحمة الله عليهم يقولون: بيننا وبين الكذابين التاريخ.

فالتاريخ يحدد هل أدرك هذا الراوي وسمع منه أم لا.

فلا بد للمحدث أن يضبط وفيات الرواة، حتى يحدد هل يمكن أن يكون سمع منه أم لا يمكن ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَالثَّانِي: الْمُدَلَّسُ، وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَّ: كَعَنْ، وَقَالَ.

الشرح:

التدليس باب آخر واسع جدًّا، وقد ألفت فيه مصنفات كثيرة وله أحكام كثيرة، وسنحاول هنا بإذن الله ﷻ أن نتكلم عن بعض أحكامه.

أولًا: التدليس أن يأتي الراوي ويوهم أنه سمع من شيخٍ لم يسمع منه.

ثانيًا: ما حكم هذا التدليس؟

التدليس على ثلاثة أقسام من حيث الحكم الشرعي:

القسم الأول: تدليس مباح، بأن لا يكون قصد الراوي أن يتزين أو أن يشتهر بعلو إسناده وما شابه ذلك، وإنما من باب الاختصار، أو لأي سببٍ آخر مباح.

وهذا القسم مباح، مثل روايات ابن عباس رضي الله عنهما؛ فإنه كان ﷺ صغيرًا، وغالب ما حدث به عن النبي ﷺ إنما سمعه عن غيره من الصحابة.

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/١٥٢).

القسم الثاني: تدليسٌ مكروه، وذلك بأن يُسقط الثقةَ لغرض أن يتزيَّنَ بعلو الإسناد، فيقال أن فلانًا إسناده عالٍ، فهو لم يسقط ضعيفًا، ولم يُعَمِّ الإسناد، وإنما فقط أسقط ثقة حتى يقال أن إسناده عالٍ.

فهذا مكروه؛ لما فيه من هذا التزين، بل كان بعض أهل العلم ينكرونه لهذا، حتى كان شعبة رحمه الله تعالى يقول: لأن أزني أحب إليَّ من أن أدلس(١).

القسم الثالث: تدليس محرم شرعًا، وهو أن يُسْقِطَ الضعيف؛ حتى يسير الخبر بين الناس.

فهذا محرم؛ لما فيه من الغش.

والتدليس له أنواع كثيرة، وسنذكر أهم هذه الأنواع:

النوع الأول: تدليس الإسناد، وهو أكثرها شيوعًا.

مثال فرضي: أنا سمعت من شيخي محمد وسمعت من شيخي أحمد، لكن أحمد هذا شيخ كبير سمعت منه شيئًا يسيرًا من الأحاديث، بخلاف محمد فقد أكثرت عنه، وأحمد شيخٌ لمحمد أيضًا، فأنا سمعت من الاثنين، وأحدهما شيخ للآخر، فأسقط شيخي القريب محمد وأقول: عن أحمد، حتى يقصر الإسناد، ويُرى أن الإسناد عالٍ.

هذا اسمه تدليس الإسناد، وهو أكثر أنواع التدليس انتشارًا.

النوع الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يسمي شيخه بغير اسمه، فيسمِّي شيخَه مرةً: محمدًا، ومرة: أبا عبد الله، ومرة: الطائفي، وهكذا، فكل مرة يسمي شيخه باسم ويصفه بوصفٍ آخر؛ حتى يوهم أنه قد لقي كثيرًا من الشيوخ.

فهذا اسمه تدليس الشيوخ، وهو أيضًا تدليس مشتهر، وموجود بكثرة.

النوع الثالث: تدليس التسوية، وهو أن يسقط الراوي ضعيفًا بين ثقتين التقيا.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٧٨٠).

وهذا شـــر أنواع التدليس؛ لما فيه من تعمية الخبر على الناظر، فقد يقرأ الخبر أو يســـمع الإسناد سامع فيظن أن هذا الإسناد صحيح، ويغفل أن فلانًا قد دلَّس فأسقط ضعيفًا، ولو عُرِفَ هذا الضعيف لسقط الخبر.

وقد حصر بعض أهل العلم الذين يدلسون تدليس التسوية بعشرة رجال، وهم: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وصفوان بن صالح، وسليمان الأعمش، وسفيان الثوري، ومحمد بن المصفى، وهشيم بن بشير، وسُنيد بن داود، وأصحاب بقية بن الوليد، وإبراهيم بن عبد الله المِصِّيصي رحمه الله تعالى.

فهؤلاء العشرة هم الذين ذُكر أنهم يدلسون تدليس التسوية.

النوع الرابع: تدليس العطف، وهذا لا يُعرف أن أحدًا فعله غير هشيم.

مثاله: أن يكون لدي ثقتان: محمد وخالد، وكلاهما عاصرته، محمد سمعت منه، وخالد لم أسمع منه. فأقول: حدثنا محمد، ثم أنوي القطع، ثم أقول: وخالد، عن فلان عن فلان، وأنا لم أسمع من خالد.

وقد ذكر الحاكم أن جماعة من أصـــحاب هشـــيم اجتمعوا يومًا على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصـــين ، ومغيرة ، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي[1].

هذه الحكاية ذكرها الحاكم رحمه الله، وليس لها إســـناد يثبت، لكن الإمام أحمد رحمه الله في العلل[2] أثبت لهشيم ما يشبه هذا النوع من أنواع التدليس.

النوع الخامس: تدليس المتابعة، وهذا النوع ذكره ابن رجب رحمه الله تعالى، وهو أن يروي الراوي عن شيخين، ويكون اللفظ لأحد هذين الشيخين وليس لكليهما.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٥).

(٢) العلل لأحمد برواية عبد الله (٢١٩٢).

مثال على ذلك: جرير بن حازم يروي عن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق السبيعي يروي عن اثنين:

الأول: عاصم بن ضمرة، وهو صدوق.

والثاني: الحارث الأعور، وهو كذاب.

وهذان -عاصم بن ضمرة والحارث الأعور- يروون عن علي رضي الله عنه مرفوعًا إلى النبي ﷺ في زكاة الذهب.

فهذا الإسناد فيه إشكال، وهو أن رواية عاصم بن ضمرة موقوفة على علي، وأما رواية الحارث الأعور فهي مرفوعة إلى النبي ﷺ، فأتى جرير بن حازم وجمعهما بالرواية وجعل الجميع على الرفع.

فهذا الحديث صحيحٌ أنه يرويه عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، لكن رواية عاصم موقوفة، ورواية الحارث الأعور مرفوعة.

فهذا يسميه العلماء تدليس المتابعة.

وللتدليس أنواع كثيرة يقصر عنها في الحقيقة هذا الشرح المختصر.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ.

الشرح:

(وكذا المرسل الخفي) أراد رحمه الله أن يبين أن المرسل الخفي من الانقطاع الخفي، فالانقطاع الخفي في الإسناد إما أن يكون مدلسًا بحيث لا نعرفه إلا بالتفتيش، وإما أن يكون مرسلًا خفيًّا.

فما هو الفرق بين المدلس والمرسل الخفي؟

ابن حجر رحمه الله تعالى فرق بينهما.

فالتدليس مثلًا: شـيخي محمد قابلته كثيرًا، وسمعت منه، لكني لم أسمع منه هذا الحديث المعيَّن، فأقول في هذا الحديث الذي لم أسمعه منه: "عن محمد"، فأكون بهذا قد دلَّسـتُ عنه هذا الحديث.

أما المرسل الخفي فأن أروي عن شخصٍ عاصرته لكني لم ألقه، ولم أسمع منه شيئًا.

هذا الفرق بين المدلس وبين المرسل الخفي عند ابن حجر.

لكن هل هناك بينهما فرق في الحقيقة؟

من العلماء من فرق بينهما كابن حجر، ومنهم من قال: إن المرسل الخفي يعتبر مدلسًا، فالجميع تدليس.

أما ابن حجر رحمه الله فقد ذهب إلى التفريق، واستدل على ذلك بأن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ ليست بتدليس، وهؤلاء المخضرمون قد عاصروا النبي ﷺ لكنهم لم يلقوه، وقد أطبق أهل الحديث على أن روايتهم عن النبي ﷺ ليست تدليسًا، وإنما هي مرسل خفي، هكذا استدل ابن حجر.

لكن يُجاب على استدلاله بأن يقال: مصطلح المرسل الخفي لم يأتِ إلا بعد عصر النقاد، فأنتَ فرقت بينهما بدعوى أن رواية المخضرمين عن النبي ﷺ لا تسمى تدليسًا، وإنما مرسل خفي، وهذا التفريق يصح إذا كان كلا المصطلحين موجودين في ذلك الزمن أعني: زمن النقاد، لكن مصطلح المرسل الخفي ما أتى إلا بعد ذلك.

وقد ذكر ابن حجر أن اختياره هذا هو تعريف الإمام الشافعي والبزار، وهو الذي يقتضيه كلام الخطيب رحمه الله تعالى، والحقيقة أن كلام الشافعي ليس بصريح فيما ذهب إليه ابن حجر.

وأما القول الآخر: فقد ذهب إليه شيخ ابن حجر، وهو الحافظ العراقي، وهو أن الجميع يسمى تدليسًا، المرسل الخفي والحديث المدلس كلاهما يقال لهما: تدليس.

واستدل على ذلك بإطلاقات أئمة الحديث على صورة المعاصرة، ولذلك قال الإمام البخاري رحمه الله: (لا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعًا من الأعمش، وهو يدلس ويروي عنه)[1]، لأنهم تعاصروا لم يلتقوا، فسماه البخاري تدليسًا، ولم يسمه: مرسلًا خفيًّا.

وهذا هو الصواب، وهو الظاهر من كلام الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري وغيرهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الطَّعْنُ: إمَّا أنْ يَكُونَ:

١- لِكَذِبِ الرَّاوِي.

٢- أَوْ تُهْمَتِهِ بِذلِكَ.

الشرح:

انتهى من قضية السقط في الإسناد، التي تقدم بيانها:

فإذا كان السقط في بداية الإسناد فهو المعلق.

وإذا كان السقط في آخر الإسناد فهو المرسل.

وإذا كان السقط في أثناء الإسناد وكان على التوالي فهو المعضل.

وإذا كان السقط في أثناء الإسناد وكان متفرقًا فهو المنقطع.

وتقدم أيضًا أن الانقطاع يكون أحيانًا انقطاعًا جليًّا يعرف بالتاريخ.

وأحيانًا يكون خفيًّا: والخفي إما مدلس، وإما مرسل خفي.

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص:٣٤٨).

ثم بدأ يتكلم هنا عن الطعن في الحديث من خلال الطعن في الرواة، فقال: (**ثم الطعن: إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك**)، بأن يُتهم الراوي بأنه قد كذب في الحديث، فإما أن يقال: الراوي كذاب، أو متهم بالكذب.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

٣- أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ.

٤- أَوْ غَفْلَتِهِ.

٥- أَوْ فِسْقِهِ.

٦- أَوْ وَهْمِهِ.

٧- أَوْ مُخَالَفَتِهِ.

٨- أَوْ جَهَالَتِهِ.

٩- أَوْ بِدْعَتِهِ.

١٠- أو سُوءِ حِفْظِهِ.

الشرح:

قال: (**أو فحش غلطه**).

كيف نعرف أن هذا الراوي غلطه فاحش؟

يكون هذا بموازنة أحاديثه ومقارنتها مع أحاديث الثقات، وأيضًا بنوع غلطه.

فإذا كثرت أغلاط هذا الراوي وأخطاؤه قيل: إنه فاحش الغلط.

وأحيانًا تكون أغلاطه قليلة، لكن نوع الغلط شديد.

مثلًا: الربيع بن يحيى الأشـــناني روى حديثًا عن النبي ﷺ: أنه جمع بين الظهر والعصـــر والمغرب والعشاء بالمدينة للرُّخْصِ من غير خوفٍ ولا علة[1].

قال الدارقطني رحمه الله: (هذا حديث يســـقط مائة ألف حديث)[2]؛ لأن هذا غلط فاحش.

فأحيانًا الراوي يقال عنه: فاحش الغلط؛ إذا أكثر الغلط أو كان نوع غلطه شديدًا.

ثم قال: (**أو غفلته**) إذا كان هذا الراوي يغفل كثيرًا.

قال: (**أو فسقه**).

الأئمة المتقدمون رحمة الله تعالى عليهم يُفَصِّلُونَ في هذا؛ فيقولون:

إذا كان الفسق بسبب الكذب فحديثه من قبيل أحاديث الكذابين.

أما إذا كان الفســـق ليس له علاقة بالكذب، وثبت أنه ثقة حافظ في حديثه، وضـــابط للأحاديث، لكن عنده أشياء يفعلها -مثلًا- من الكبائر غير الكذب، فأهل العلم المتقدمون يقبلون حديثه، ويقولون: الأصل الذي يقبل به حديثه أن يكون ضـابطًا وصـادقًا في حديثه، فالفسق لا يعتبرونه مؤثِّرًا في رَدِّ الرواية إلا إذا كان الفسق من جانب الكذب.

قال: (**أو وهمه**)، والوهم يعرف أيضًا بمقارنة مرويات هذا الراوي مع غيره من الثقات.

قال: (**أو مخالفته**)، تقدم الكلام عن المخالفة.

قال: (**أو جهالته، أو بدعته**)، سيأتي الكلام عن هذا.

ثم قال: (**أو سوء حفظه**)، أي: إذا وُصف بسوء الحفظ.

---

(١) شرح معاني الآثار (١/١٦١)(٩٧٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٥٢-٤٥٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فالأوَّلُ: الْمَوْضُوعُ، والثَّانِي: الْمَتْرُوكُ.

الشرح:

(**الموضـــوع**): هو الحديث المصـــنوع، الذي يختلقه بعض الرواة، فإذا كان في رواته راوٍ كذاب فيكون الحديث موضوعًا.

وقد فرَّق بعض أهل العلم بين من وضع حديثًا واحدًا وبين من وضع أحاديث كثيرة.

فمثلًا: مأمون بن أحمد السـلمي وغياث بن إبراهيم النخعي، هذان كذابان، يكذبان في أحاديث كثيرة.

فمأمون بن أحمد السلمي هو الذي سمع الخلاف: هل سمع الحسن من أبي هريرة؟ فقال في الحال: حدثنا فلان عن فلان -ركَّب إسنادًا- أن النبي ﷺ قال: سمع الحسن من أبي هريرة.

فهذا كذاب، ترمى أحاديثه كلها.

ومثله: غياث بن إبراهيم النخعي، وجعفر بن محمد الطيالسي.

وقد ذكر ابن حبان في "المجروحين"[1] والذهبي في "ميزان الاعتدال"[2] وغيرهما: أن أحمد بن حنبل رحمه الله ويحيى بن معين صـلوا مرة في مسـجد الرصـافة، فقام رجل قاص؛ ليذكر الناس، لكنه لا يهتم بالأحاديث الصـحيحة والضـعيفة؛ وغايته أن يُعطى مالًا مقابل هذه المواعظ التي يلقيها.

فكان يقول للناس: حدثني أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالوا: حدثنا فلان عن فلان وأتى بأحاديث كذب.

---

(١) المجروحين (٢/٨٠-٨١).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٤٧).

فالتفت أحمد بن حنبل إلى يحيى بن معين فقال: حدثته بهذا؟ قال: لا، قال: ولا أنا، فسكتوا حتى قام هذا القاص وألقى الناس إليه بعض المال، فدعاه يحيى بن معين رحمه الله وقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما حدثناك بهذا، فقال: قد كنت أسمع بحمقكما، ولم أتبينه إلا الآن، قد حدثت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غيركما! فوضع أحمد بن حنبل كمه على وجهه وهو يضحك، وقال ليحيى: دعه يقوم.

فيختلف الراوي الذي يكثر الكذب عن الذي يقل منه.

فمثلًا: ميسرة بن عبد ربه، وضع حديث فضائل السور، فلما سئل عن ذلك: لم وضعت هذا الحديث في فضائل السور؟

قال: إني رأيت الناس قد أقبلوا على فقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فأردت إرجاعهم إلى كتاب الله ﷻ[1]. يعني: لديه نية حسنة لكن عمله سيئ.

وغلام الخليل الواعظ لما وضع أحاديث في المواعظ، فسئل عن ذلك، فقال: نرقق بها قلوب العامة[2].

الحاصل أن العلماء يفرقون بين من وضع حديثًا واحدًا، وبين من وضع عدة أحاديث.

فالثاني أشد وأقبح من الأول.

وقد ألف العلماء رحمة الله عليهم مؤلفات كثيرة في الأحاديث الموضوعة، منهم: ابن الجوزي رحمه الله ألف كتابه: "الموضوعات"، وقد وضع فيه بعض أحاديث مسند الإمام أحمد، فرد عليه ابن حجر رحمه الله تعالى بكتابه: "القول المسدد في الذب عن المسند".

ثم أتى بعد ذلك السيوطي رحمه الله تعالى، فوازن بين أقوال ابن الجوزي وابن حجر وربما رد عليهما.

---

(١) لسان الميزان (٨/٢٣٤).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٢٤٥).

ثم أتى بعد ذلك ابن عراق الكتاني في كتابه: "تنزيه الشـــريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة".

وهنا مســـألة مهمة: أن بعض الناس يبالغ، فأي خلل يجده في الحديث يحكم عليه بأنه موضوع.

وهذا في الحقيقة إشكال بدأ ينتشر الآن، خاصة في المبالغة بالإعلال لأدنى شيء.

فينبغي التنبه لقضية المبالغة في الحكم على الحديث بالوضع.

أيضًا من المسائل المهمة: أن الأئمة المتقدمين كانوا يقولون عن الحديث: أنه باطل، أو كذب، أو لا أصل له، ويقل إطلاق لفظ "الموضوع" عندهم، وإنما كثر إطلاق لفظ الموضوع عند المتأخرين.

وقد بحث ابن القيم رحمه الله تعالى أسباب الوضع، والقرائن التي تبين الوضع في الحديث بما لا مزيد عليه في كتابه العظيم "المنار المنيف"، وقيل إن كتابه هذا ملخص من كتاب ابن الجوزي رحمه الله "الموضوعات".

قال: (**والثاني: المتروك**)، المتروك هو ما كان فيه متهم بالكذب.

فالموضوع فيه كذاب، والمتروك فيه متهم بالكذب.

والأئمة المتقدمون يقل أن يقولوا عن حديث: إنه متروك، قد يقولون عنه: مطروح، أو يقولون عنه: ليس بشيء، أو يقولون عنه: لا أصل له، وما شابه ذلك، لكن يكثر عندهم إطلاق المتروك على الرواة، فيقولون: فلان متروك.

أما إطلاق لفظ: (متروك) على ذات الحديث فهذا يقل عند الأئمة المتقدمين، وقد يقولون: متروك، ويعنون به عدم العمل بالحديث، كما قال الترمذي رحمه الله في "العلل الصغير": (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين)[1].

---

(١) العلل الصغير. مطبوع في آخر سنن الترمذي (٥/٧٣٦).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَالثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ. وَكَذَا الرَّابِعُ والخَامِسُ.

الشرح:

قال: (**والثالث: المنكر على رأي**).

قوله: (**على رأي**)؛ لأنه في السابق ذكر أن المنكر هو ما خالف فيه الضعيف الثقة.

فهنا قال: (الثالث: المنكر على رأي)، أي: على رأي الذين لا يشـــترطون المخالفة في الحديث المنكر؛ فإن بعض أهل العلم لا يقصر كلمة منكر على المخالفة، بل يقول: قد تكون المخالفة تجعل الحديث منكرًا، وقد يكون الحديث الذي فيه هذا الرجل يقال عنه: حديث منكر ولو يكن فيه مخالفة لحديث آخر.

قوله: (**وكذا الرابع والخامس**)، السبب الرابع هو الغفلة، والخامس هو الفسق.

يعني بهذا أن تفرد المغفل والفاسق بالحديث يجعل حديثهم منكرًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الْوَهْمُ: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالقَرَائِنِ وَجَمْعِ الطُّرُقِ: فَالْمعَلَّلُ.

الشرح:

الوهم إن اطُّلِعَ عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو الحديث المعلل.

يقول العراقي:

وَسَمِّ مَا بِعِلّةٍ مَشْمُوْلُ ... مُعَلَّلًا، وَلاَ تَقُلْ: مَعْلُوْلُ[1].

---

(١) ألفية العراقي (ص:١١١).

هذا الأفصح لغة، أن يقال: حديث معلل، وإن كان الجوهري رحمه الله في "الصحاح" صحح إطلاق كلمة معلول[1].

ولابن حجر رحمه الله كتاب اسمه: "الزهر المطلول في الحديث المعلول".

وقد جاءت أيضًا لفظة "معلول" عن الإمام البخاري والترمذي وغيرهما.

وعَرَّفوا الحديث المعلل بأنه الحديث الذي ظاهره السلامة، واطلع فيه على علة خفية قادحة.

فإذا كان ظاهر الحديث الصحة، لكن اطلع أهل العلم على علة خفية في هذا الحديث فإنه يكون حديثًا معللًا.

ومن العلة الخفية: وصل المرسل، ورفع الموقوف.

مثال ذلك: حديث "أفرضكم زيد" أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من حديث أبي قلابة عن أنس، وقد صححه الترمذي وغيره، وقد أُعِلَّ بالإرسال، فسماع أبي قلابة من أنس صحيح في الجملة إلا أنه قيل لم يسمع منه هذا بعينه، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي قلابة في العلل.

إذًا رواية أبي قلابة عن أنس ثابتة في الصحيحين، فظاهر هذه الرواية هنا الصحة، لكن هذه الزيادة بعينها معلة بالإرسال لكونها محفوظة بعدم سماع أبي قلابة من أنس.

فهذه قضية مهمة، وقد أكثر العلماء رحمة الله تعالى عليهم من التأليف في العلل، ومن ذلك: "علل الترمذي" و"علل ابن أبي حاتم"، و"علل الدارقطني".

وكتاب "علل الدارقطني" رحمه الله كتاب نفيس جدًّا، وحينما ينظر فيه الناظر لا يستطيع أن يقرأ بسرعة، بسبب كثرة الأسماء والموازنات والمقارنات، فيتعجب من هذا العلم الذي أعطاه الله ﷻ لهؤلاء الرجال، ويزداد العجب حينما يعلم أن كتاب الدارقطني هذا إنما أملاه حفظًا -كما نقل تلميذه البرقاني- وهو كتاب كبير عظيم جدًّا.

---

(١) الصحاح (٥/١٧٧٤).

كان يقول رحمه الله: (يا أهل بغداد، لا تظنون أن أحدًا يقدر يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حي)[1].

فكان الأئمة يستخرجون العلل استخراجًا عجيبًا، وحينما يتأمل الناظر في استخراجهم لبعض العلل يحمد الله ﷻ على أن هيأ هؤلاء الرجال للذب عن سنة المصطفى ﷺ.

وقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى عبدة بن سليمان المروزي قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة![2]

وقال إسحاق بن إبراهيم: أخذ الرشيد زنديقًا فأراد قتله؛ فقال الزنديق: أين أنت من ألف حديث وضعتُها؟ فقال له الرشيد: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفًا حرفًا![3]

فالله جل وعلا قد أنعم على أمة الإسلام بهؤلاء الأئمة وأعطاهم هذا العلم؛ دفاعًا عن أحاديث رسول الله ﷺ، فحينما يتأمل الإنسان كيف يكتشفون هذه العلل لا يملك الإنسان إلا أن يُسلم لهم في حكمهم على أحاديث رسول الله ﷺ.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي (١/٤٥-٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (١/٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١/١٥٢).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ: فَمُدْرَجُ الإِسْنَادِ.

أَوْ بِدَمْجِ مَوْقوفٍ بِمَرْفوعٍ: فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ.

الشرح:

(المخالفة) يعني: مخالفة الراوي قد تأتي بتغيير السياق، أي: سياق الإسناد.

قد يأتي أحد الرواة وعنده شيخان: أحدهما ثقة والآخر ضعيف، وكلاهما يرويان ذات الحديث، لكن الضعيف زاد زيادة.

فيأتي الراوي ويقول: حدثني فلان وفلان عن فلان، ويروي الحديث بالزيادة، فهنا قد أدرج في الإسناد؛ لأنه روى متن الضعيف ولم ينبه أن هذا المتن للضعيف وليس للثقة، بل جمعهما في الإسناد.

ولهذا أمثلة كثيرة.

قال: **(أو بدمج موقوفٍ بمرفوع)**.

مثال ذلك: ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**»[1]، جاء في أول الحديث: «أسبغوا الوضوء»، وهذا من قول أبي هريرة.

فهذا مدرج في الحديث.

وقد يأتي هذا في أثناء الحديث، مثل حديث بدء الوحي: «وكان النبي ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد»[2].

---

(١) صحيح البخاري (١/٤٤)(١٦٥)، صحيح مسلم (١/٢١٤)(٢٤٢).

(٢) صحيح البخاري (١/٧)(٣) واللفظ له، صحيح مسلم (١/١٣٩-١٤١)(١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقوله: (وهو التعبد) من كلام الزهري؛ شرحًا للحديث.

وقد يأتي الإدراج في آخر الحديث.

إذًا الإدراج قد يأتي في أول الحديث وقد ذكرنا مثاله، يقول ابن حجر: (فلم أجد له مثالًا آخر)[1]، وقد يأتي في أثناء الحديث، وقد يأتي بعد الحديث.

وللخطيب رحمه الله كتاب نفيس في هذا الباب عنوانه: "الفصل للوصل المدرج في النقل" وهو كتاب مطبوع، وذكر ابن حجر رحمه الله تعالى أنه لخص هذا الكتاب ورتبه في كتابه: "تقريب المنهج بترتيب المدرج".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ: فَالْمَقلُوبُ.

الشرح:

القلب هو إبدال لفظ بآخر، في إسناد الحديث أو متنه، وله أنواع.

قد يكون هذا في الإسناد:

مثلًا: كعب بن مرة يأتي الراوي فيقول: مرة بن كعب، فيقلب الاسم.

وقد يكون في المتن:

مثل ما جاء في "صحيح مسلم" في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة السبعة الذين يظلهم الله في ظله، قال في آخره: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»[2]، فهذا قلب؛ فالحديث في "صحيح البخاري": «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»[3].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٨٢٤).

(٢) صحيح مسلم (٢/٧١٥)(١٠٣١).

(٣) صحيح البخاري (٢/١١١)(١٤٢٣).

إذًا قد يكون القلب في الإسناد، وقد يكون أيضًا في المتن.

وهناك مؤلفات في قلب الإسناد، منها: "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى.

وأما مقلوب المتن فللسراج البلقيني جزء في هذا، ذكره السخاوي رحمه الله تعالى.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأسانيدِ.

الشرح:

(المزيد في متصل الأسانيد) عرفه ابن حجر في "نزهة النظر" فقال رحمه الله: (إن كانت المخالفة بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد)[1].

يعني: إذا زيد في الإسناد زيادة، والذي زاد هذه الزيادة هو الأقل مرتبة من الآخر، والذي هو أقوى منه لم يأت بهذه الزيادة، فهذا اسمه: المزيد في متصل الأسانيد.

وللخطيب البغدادي رحمه الله كتاب في هذا، لكن كتابه هذا مفقود.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلا مُرَجِّحَ: فَالْمُضْطَرِبُ.

الشرح:

المضطرب عرفه ابن حجر رحمه الله، بأنه إذا خولف الراوي في الرواية عن شيخه، بإبدال راوٍ آخر في الإسناد بعد شيخهما، ولم يمكن الترجيح[2].

---

(١) نزهة النظر (ص:١١٣).

(٢) نزهة النظر (ص:١١٤).

إذا خالف الراوي في الراوية عن شيخه، فأحد الرواة روى الرواية مستقيمة على وجهها، وأتى راوٍ آخر وروى ذات الرواية عن شيخه، لكنه أبدل أحد رجال الإسناد برجل آخر.

مثلًا: أنا أحدث: عن محمد عن خالد، وأتى شخص آخر وحدث: عن محمد عن سعيد، فأخطأ، والصحيح أن يقول: عن خالد.

فهذا يسمى الحديث المضطرب.

وابن حجر رحمه الله قال: (ولم يمكن الترجيح).

لكن أحيانًا يمكن الترجيح، لكنَّ كثرة الاضطراب والاختلاف في الاسم يجعل العلماء يحكمون على الحديث بأنه مضطرب.

وظاهر كلام ابن حجر رحمه الله في التعريف أن الاضطراب لا يكون إلا بإبدال راوٍ مكان آخر.

لكن هذا الظاهر غير مراد؛ إذ قد يكون الاضطراب في الرفع والوقف، فإذا اختلف في الحديث هل هو مرفوع أو موقوف، وكثرت فيه الأسانيد، وصعب على الناظر أن يرجح فإنه يقال عن هذا الحديث: مضطرب.

والأئمة المتقدمون رحمة الله تعالى عليهم يقولون: أن المضطرب هو الحديث الذي حصل فيه اختلاف كثير بين الرواة، وإن أمكن الترجيح.

فحتى لو استطاع أن يرجح يسمونه: مضطربًا.

وابن عبد البر رحمه الله من المتشددين في باب الاضطراب، فأي اضطراب يسير يراه في الحديث يرد الحديث لأجله.

وغالب الاضطراب يكون في الإسناد، وقد يأتي في المتن، لكنه نادر.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَقَدْ يَقَعُ الإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا.

أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ: فَالْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ.

الشرح:

قال رحمه الله: (**وقد يقع الإبدال عمدًا امتحانًا**)، مثلما تقدم في قصة يحيى بن معين التي سبق ذكرها، ففيها حصل الإبدال عمدًا؛ حتى يتأكد من ضبط الشيخ لأحاديثه ورواياته.

قال: (**أو بتغيير مع بقاء السياق**)، قال ابن حجر في "النزهة": (إذا كان ذلك بالنسبة للنقط فالمصحف)، فقد كانوا قديمًا يكتبون بدون نقط، فإذا كان التغيير بالنسبة إلى النقط فقط فهو المصحف.

مثاله: اسم الراوي يزيد، فيقول: بريد، فالرسم واحد، لكن النقط يختلف.

قال: (**والمحرف**)، قال في "النزهة" وعبارته فيها أوضح: (وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف)[1] يعني: الرسم واحد، والنقط واحد، لكن اختلف في الشكل: الفتح والضم وما إلى ذلك؛ فهذا يسمونه المحرف.

الذي يأتي به على غير وجهه، مثل: الجَريري والجُريري، حُصين وحَصين، وما إلى ذلك؛ هذا كله يجعل الأمر مؤثرًا.

ومثال ذلك: أن حمزة بن محمد بن طاهر في "تاريخ بغداد" يقول: قَالَ: كنت عند أَبِي الحسن الدارقطني، وهو قائم يتنفل، فقرأ عليه أبو عَبْد اللَّه بن الكاتب حديثًا لعمرو بن شعيب، فقال: عَمْرو بن سعيد، فقال: أبو الحسن: سبحان الله!، فأعاد الإسناد، وقال:

---

(١) نزهة النظر (ص:١١٥).

عَمْرو بن سعيد، ووقف، فتلا أبو الحسن: ((يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا))[هود:٨٧]، يعني: أنه عمرو بن شعيب(١).

وفي "تاريخ بغداد: أيضًا: أن رجاء بن محمد قال: كنا عند الدارقطني يوما، والقارئ يقرأ عليه، وهو قائم يصلي نافلة، فمر حديث فيه ذكر نُسير بن ذعلوق، فقال القارئ: بُشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: بَشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: يُسير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: ((ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ))[القلم:١]، أي: أنه بالنون، يعني: أنه نسير بن ذعلوق(٢).

وقد ألفت كتب كثيرة في تصحيفات المحدثين، منها: "التصحيف والتحريف" لأبي أحمد العسكري رحمه الله، و"إصلاح غلط المحدثين" للخطابي وغيرهما.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَلا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي.

الشرح:

هذه مسألة يسميها العلماء: مسألة الرواية بالمعنى، قال ابن حجر رحمه الله: (**لا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالمٍ بما يحيل المعاني**)، أي: لا بد أن يكون عارفًا بالذي يحيل المعاني، حتى لا ينقل فيحرف المعنى.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَإِن خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وبَيَانِ الْمُشْكِلِ.

الشرح:

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٧).

(٢) المصدر السابق.

قال رحمه الله: (**إن خفي المعنى**)، أي: معنى الحديث، أو كلمة في الحديث؛ (**احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل**).

الغريب هي الكلمة التي تشكل بسبب قلة استعمالها.

مثال ذلك: «نهى النبي ﷺ عن الشغار»[1].

كلمة الشغار كلمة قل استعمالها، فيبحثون عن معناها في الغريب في مظانها.

أما المشكل فهي العبارة المعروفة لكن معناها الدقيق في حديث بعينه مُشكِل.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ: «**لا عدوى**»[2]، ما المراد بها في هذا الموضع؟ هل هو نفي لوجودها بالكلية؟ أم هو نفي لاعتقاد سائد فيها؟

وقد كان العلماء رحمة الله عليهم يتهيبون تفسير أحاديث رسول الله ﷺ، فهذا الأصمعي رحمه الله سئل عن معنى قول النبي ﷺ: «**الجار أحق بسقبه**»[3]، فقال الأصمعي رحمه الله: (لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، لكن العرب تزعم أن السقب اللزيق)[4]؛ فانظر إلى ورعه رحمه الله.

وقد ألفت مصنفات كثيرة في الغريب، كـ"غريب الحديث" لأبي عبيد، و"غريب الحديث" لابن قتيبة، و"غريب الحديث" للخطابي، و"غريب الحديث" لإبراهيم الحربي، ولم يكمله وهو مطبوع، و"الدلائل في غريب الحديث" للسرقسطي، وغيرهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الجَهَالَةُ: وَسَبَبُهَا أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نعُوتُهُ فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتَهَرَ بِهِ لِغَرَضٍ.

وَصَنَّفُوا فيهِ الْمُوْضِحَ.

---

(١) صحيح البخاري (١٢/٧)(٥١١٢)، صحيح مسلم (١٠٣٥/٢)(١٤١٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح البخاري (٨٧/٣-٨٨)(٢٢٥٨) .

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٩٨/٢).

الشرح:

(وصنفوا فيه المُوضح).

يتكلم ابن حجر هنا عن الإشكال الذي يحصل في بعض الرواة وهو الجهالة، فقال: (**ثم الجهالة، وسببها**)، أي: وسبب هذه الجهالة.

(**أن الراوي قد تكثر نعوته**)، أي: قد تكثر الأسماء التي يسمى بها هذا الراوي، فيذكر بغير ما اشتهر به حتى يسير حديثه.

مثلًا: محمد بن السائب الكلبي متروك الحديث، يسمونه أحيانًا فيقولون: محمد بن بشر، ينسبونه إلى جده، وأحيانًا يقولون: حماد بن السائب، وأحيانًا يقولون: أبو النضر؛ كل هذا لتعميته، فهنا يقال: هذا الراوي مجهول، ويُفحص حتى يتبين من هو.

ومن غرائب ما جاء في هذا الباب عن الأئمة المتقدمين، ما جاء في "علل ابن أبي حاتم": أن ابن أبي حاتم قال: (سألت أبي عن حديثٍ رواه الحماني يحيى، عن علي بن سويد، عن نفيع أبي داود، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن المؤذنين المحتسبين يخرجون يوم القيامة وهم يؤذنون من قبورهم**...»، الحديث الطويل، ثم قال: فقال أبي: قال ابن نمير: إن (علي بن سويد) هذا هو (معلى ابن هلال بن سويد)، جعل (معلى) (علي)، وترك (هلال) من الوسط، ونسب (علي) إلى جده)[1].

فانظر إلى دقة الأئمة المتقدمين رحمهم الله، فلو لم يكن لدينا هذا النص لمشت أحاديث كثيرة، لكن الأئمة المتقدمين رحمهم الله تعالى اعتنوا بهذا الجانب، فما أعظم فضلهم بعد الله على الأمة!

وهناك مؤلف في "الموضح" للخطيب البغدادي، وهو: "موضح أوهام الجمع والتفريق".

فالخطيب البغدادي رحمه الله ألف في كثير من أبواب الحديث والمصطلح، وأفرد لكل بابٍ كتابًا.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/١٦١-١٦٢).

وقد قال ابن الجوزي رحمه الله في "المنتظم": (أخبرنا جماعة من أشياخنا عن أبي الحسين ابن الطيوري قال: أكثر كتب الخطيب سوى تاريخ بغداد مستفادة من كتب الصوري، ابتدأ بها، وكان قد قسم أوقاته في نيف وثلاثين شيئًا، وكان له أخت بصور وخلف عندها اثني عشر عدلًا من الكتب، فحصل الخطيب من كتبه أشياء)[1].

وقد رَدَّ هذا الحافظ الذهبي رحمه الله فقال: (ما الخطيب بمفتقر إلى الصوري، هو أحفظ وأوسع رحلة وحديثًا ومعرفة)[2]، وضعَّف هذا أيضًا العالم الجليل الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالى، فقال: (لم يسمِّ ابن الجوزي من حكى له ذاك القول عن ابن الطيوري)[3]، فهذا إذًا لا يصح.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وقَدْ يَكُونُ مُقِلًّا فَلاَ يَكْثُر الأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الوُحْدَانَ.

أَوْ لا يُسَمَّى اخْتِصَارًا، وفيهِ المُبْهَمَاتُ.

الشرح:

هذا السبب الثاني من أسباب الجهالة، أن يكون الراوي مُقِلًّا للرواية؛ فلا يكثر الأخذ عنه.

(وصنفوا فيه الوحدان)، الوحدان هو الراوي الذي لم يروِ عنه إلا واحد.

وفيه مصنفات، كـ "المنفردات والوحدان" لمسلم بن الحجاج رحمه الله، وهو كتاب مطبوع، و"تسمية من لم يروِ عنه غير رجل واحد" للنسائي رحمه الله، وهو مطبوع.

(وفيه المبهمات)، من هو المبهم؟

---

(١) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٥/٣٢٢-٣٢٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/٢٨٣).

(٣) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/٢٣٧).

إذا قال: حدثني رجل، فهذا الرجل مبهم، ففي الوحدان قد يسمى فيقال: اسمه فلان بن فلان، لكن لا نعرف حاله من حيث الجرح والتعديل، لكن في المبهمات لا يسمى، ولا يُذكر اسمه، كأن يقال: حدثني رجل، أو حدثني فلان، وما إلى ذلك.

وقد ألف العلماء رحمة الله تعالى عليهم مؤلفات في الإبهام، وأكثر المصنفات في الإبهام اعتنت بالإبهام الحاصل في المتن.

مثال ذلك: أن يقول أحد الصحابة ﷺ: أتى رجل فسأل النبي ﷺ. فمن هو هذا الرجل؟

اعتنت مصنفات كثيرة بالإبهام الحاصل في المتن، فألف فيه عبد الغني بن سعيد الأزدي كتاب: "الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي"، وألف فيه الخطيب البغدادي رحمه الله: "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة".

وهناك كتاب في مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي، واسمه: "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد"، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات، فهذا الكتاب قد اعتنى بمبهمات الإسناد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَلا يُقْبَلُ الْمُبْهَمُ، وَلَوْ أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ، عَلَى الأَصَحِّ.

الشرح:

مثل قول الشافعي رحمه الله: حدثني من أثق به، فهل يقبل هذا؟

ذكر ابن كثير رحمه الله في "مناقب الإمام الشافعي": أن الإمام الشافعي رحمه الله يقول هذه العبارة عن ستة من شيوخه، منهم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[1].

(١) مناقب الإمام الشافعي (ص:١٠٢).

وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال عنه الإمام أحمد رحمه الله: (قدري جهمي، كل بلاءٍ فيه، تركوا حديثه)[1].

إذًا عبارة: (حدثني الثقة) هذه لا تقبل في الحديث.

وأيضًا حتى لو قلنا إن من أخبره ثقة، فقد يكون هذا الثقة أرسل عن شخصٍ آخر ضعيف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَإِنْ سُمِّيَ وانفَرَدَ وَاحدٌ عَنْهُ فَمَجْهولُ الْعَيْنِ.

الشرح:

يعني إن سمي هذا الراوي وانفرد بالرواية عنه راوٍ واحد فيقولون عنه: مجهول العين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَو اثنَانِ فَصَاعِدًا وَلَمْ يُوَثَّقْ: فَمَجْهُولُ الحَالِ، وهُوَ الْمَسْتُورُ.

الشرح:

إذا روى عنه اثنان ولم نجد أحدًا من أهل العلم يوثقه فنقول عنه: مجهول الحال، ومجهول العين أشد من مجهول الحال.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثمَّ البِدْعَةُ: إمَّا بِمُكَفِّرٍ، أو بِمُفَسِّقٍ.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٤٥١).

فالأوَّلُ: لا يَقْبَلُ صَاحِبَها الجمهُورُ.

الشرح:

يعني: الجمهور لا يقبلون رواية من أتى ببدعة مكفرة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّاني: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يكُنْ دَاعِيةً إلى بِدْعَتِهِ. في الأَصَحِّ.

الشرح:

يعني: تُقبل رواية المبتدع الذي أتى ببدعة مفسِّقة إذا لم يكن داعية إلى بدعته. قال: (في الأصح).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

إلَّا إنْ رَوَى مَا يُقَوِّي بدْعَتُهُ فَيُرَدُّ، عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الجوزجانيُّ شَيْخُ النَّسَائِي.

الشرح:

الكلام في البدعة أكثره نظري، أما في الواقع فإنَّا نجد أن أئمة الحديث يروون عن المبتدع حتى لو كان داعية إلى بدعته إذا ثبت أنه صادق.

قال علي بن المديني: (قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: اترك كل من كان رأسًا في بدعة يدعو إليها، فقال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر وذكر قومًا)[1]؟

ولذلك يروي أئمة الحديث عن المبتدع ما يُرى أنه يقوِّي بدعته، لكن الشرط: إذا ثبت صدقه.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/٥٠٩).

ومن ذلك أن الإمام مسلم رحمه الله قد روى حديثًا عن عدي بن ثابت، وهو متشيع، وظاهر هذا الحديث أنه يؤيد بدعته، لكن المعنى في الحقيقة لا إشكال فيه.

وهذا الحديث يرويه عن زرٍّ أنه قال: قال علي ﷺ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ: أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»(١).

فراوي هذا الحديث عدي بن ثابت وهو متشيع، وقد ذكره الإمام مسلم في صحيحه.

إذًا الأئمة رحمة الله عليهم يروون عن المبتدعة، حتى ما يشيد بدعتهم، إذا ثبت أنه صادق.

فالكلام في البدعة غالبه نظري، وعبارات العلماء التي جاءت في التحذير عن الرواية عن المبتدعة إنما هي في الحقيقة من باب الدعوة إلى هجرهم، وليس لها علاقة بالاحتجاج بحديثهم.

(١) صحيح مسلم (١/٨٦)(٧٨).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ سُوءُ الحِفْظِ:

إنْ كانَ لازمًا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ.

أَوْ طارِئًا فالمُخْتَلِطُ.

الشرح:

هذا السبب العاشر من أسباب الطعن في الراوي.

وهو إذا كان سوء الحفظ ملازمًا للراوي في جميع حالاته، أي: أنه سيء الحفظ منذ بدأ الرواية حتى مات، فهذا ضعيف لسوء الحفظ الملازم له.

قال ابن حجر رحمه الله: **(فهو الشاذ على رأي)**، كأنه لا يرتضي هذه التسمية؛ لأن بعضهم يخص الشاذ بالحديث الذي كان فيه مخالفة كما تقدم.

قال: **(أو طارئًا)**، يعني: هو كان حافظًا في أول أمره، لكن طرأ له أمر؛ إما كبر سنٍّ، أو موت ابن، أو احتراق كتب؛ فاختلط، وهذا يحصل عند بعض الرواة.

فمثلًا: سهيل بن أبي صالح رحمه الله تغير حفظه، لم يختلط لكن تغير حفظه بعد أن مات أخٌ له.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَتَى تُوبِعَ سَيِّئُ الْحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمَسْتُورُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَلَّسُ: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لا لِذَاتِهِ، بَلْ بِالْمَجْمُوعِ.

الشرح:

يعني إذا روى سيء الحفظ عن شيخٍ له، فلا نقبل حديثه؛ لأنه سيئ الحفظ، لكن إن توبع، يعني: أتى قرين له (**معتبر**)، وروى هذا القرين ذات الحديث عن شيخهما، فإن الحديث يكون حسنًا لغيره كما يقول الحافظ.

والمقصود بالمعتبر: أن يكون مثله في درجة الحفظ أو أفضل منه، لا يكون تابعه وهو أسوأ منه في الحفظ، إما أن يكون المتابع له مثله أو أفضل منه.

قال: (**متى توبع سيئ الحفظ بمعتبر، وكذا المستور**)، المستور من عرفت عينه وجهلت حاله من حيث التعديل والتجريح.

(**والمرسل والمدلس**) إذا تبين تدليسه ولم يعرف من أسقط.

كل هؤلاء إذا تابعهم معتبر فيمكن أن يرتقي حديثهم، ويكون هذا الحديث حسنًا لغيره.

ليس حسنًا لذات الإسناد، وإنما لسببٍ خارج.

مسألة: هل يحتج بالحسن لغيره؟

هناك خلاف بين العلماء رحمة الله عليهم في هذه المسألة:

فمنهم من قال: الحسن لغيره يحتج به.

ومنهم من قال: الحسن لغيره لا يحتج به، وإلى هذا ذهب ابن القطان في كتابه "بيان الوهم والإيهام" فقال: أن الحديث الحسن لغيره لا يحتج به إلا في فضائل الأعمال بشرط كثرة الطرق واعتضاده بعمل، أو موافقته لشاهد صحيح أو أن يوافق ظاهر القرآن.

قال ابن حجر بعد أن ذكر كلام ابن القطان هذا: (هذا حسن قوي رائق، ما أظن منصفًا يأباه)[1].

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٢).

وهناك عبارة انتشـــرت أن الإمام أحمد رحمه الله يحتج بالحديث الضـــعيف إذا لم يجد في الباب غيره.

فما هو الحديث الضعيف الذي يقصده الإمام أحمد؟

هو الحديث الحسن لغيره، وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية.

وفرق بين قضـية الاحتجاج والتصـحيح، فقد يرون في الحديث شـيئًا من الضـعف فلا يصححونه، لكن يرون الاحتجاج به.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلم تَصْرِيحًا.

أَوْ حُكْمًا: مِنْ قَوْلِه، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ تقْرِيرِه.

الشرح:

الإسناد الذي ينتهي إلى النبي ﷺ يسمى: مرفوع، وهو إما أن يكون مرفوعًا صريحًا، وإما أن يكون مرفوعًا حكمًا.

فالمرفوع الصريح على ثلاثة أقسام:

القســـم الأول: قولي، يعني: من قول النبي ﷺ؛ كقوله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[1].

القســـم الثاني: المرفوع الفعلي، مثل حديث: «كان النبي ﷺ يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه»[2].

---

(١) صحيح البخاري (٦/١٩٢)(٥٠٢٧) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري (٦/١٣٥)(٤٨٣٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

القسم الثالث: المرفوع التقريري، مثل: أكل الصحابة الضبّ على مائدة النبي ﷺ، وأقرهم عليه ﷺ[1].

أما المرفوع الحكمي فعلى أقسام، فإذا قال صحابي قولًا أو فعل فعلًا فإنّا نحكم عليه أنه مرفوع إذا كان لا يقال من قبيل الرأي، وله أمثلة.

يقول العراقي رحمه الله في "الألفية":

قَوْلُ الصَّحَابِيّ (مِنَ السُّنَّةِ) أَوْ ... نَحْوَ (أُمِـــرْنَا) حُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَلَـوْ

بَعــدَ النَّبِيّ قــالَهُ بِأَعْصُــرِ ... عَلى الصَّحِيْحِ، وهوَ قَوْلُ الأَكْثَرِ[2]

وقد يكون هذا المرفوع له حكم الرفع قوليًّا؛ كتفسير ابن عباس رضي الله عنهما للكرسي أنه موضع قدمي الرب[3].

وقد يكون فعليًّا، مثل ما ثبت عن الصـــحابي من فعله وله حكم الرفع، كما جاء: «أن عليًّا صلى في الكسوف عشر ركعات بأربع سجدات»[4].

وقد يكون تقريريًّا، كما جاء في الصـــحيحين من حديث جابر رضي الله عنه: «كنا نعزل والقرآن ينزل»[5].

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ إِلَى الصَّـحَابِيّ كَذلِك، وَهُوَ: مَنْ لَقِي النَّبِيَّ صـلى الله عليه وسـلم مُؤمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الإِسْلامِ: وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ، في الأصَحّ.

---

(١) صـحيح البخاري (٣/١٥٥)(٢٥٧٥)، صـحيح مسـلم (٣/١٥٤٣)(١٩٤٦) من حديث ابن عباس رضـي الله عنهما.

(٢) ألفية العراقي (ص:١٠٢).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/٢٤٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/٢١٧)(٨٣٠٦).

(٥) صحيح البخاري (٧/٣٣)(٥٢٠٨)، صحيح مسلم (٢/١٠٦٥)(١٤٤٠).

الشرح:

(**أو إلى الصحابي كذلك**)، ابن حجر رحمه الله كان يتكلم عن الإسناد، إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي.

ثم عَرَّفَ الصحابيَّ بأنه من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على ذلك.

فعبر باللقي ولم يقل: "وهو من رأى النبي ﷺ"؛ لأن بعض الصحابة كانوا مكفوفين، لم يروا النبي ﷺ، وإنما لقوه ﷺ، فاللقاء أعم، حتى لو كان لقاء يسير.

وقوله: (**ولو تخللت ردة على الأصح**) مثل الأشعث بن قيس الكندي، ارتد بعد موت النبي ﷺ، ثم عاد إلى الإسلام، فعلى الصواب الذي يقرره الحافظ هاهنا: يبقى صحابيًّا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ: وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ.

الشرح:

اختلف في تعريف التابعي:

فقال بعضهم: أنه من لقي صحابيًّا فأكثر، أي: مجرد لقاء، وعلى هذا جمهور المحدثين، وهو الصواب.

ومنهم من قال: من صحب الصحابي، ومعلوم أن الصحبة أطول، وعلى هذا الخطيب[1].

والصواب الأول، وهو قول جمهور المحدثين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَالأَوَّل: الْمَرفوعُ.

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص:٢٢).

الشرح:

أي: المرفوع إلى النبي ﷺ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّانِي: الْمَوْقُوفُ.

الشرح:

أي: الموقوف على الصحابي.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والثَّالِثُ: الْمَقْطوعُ.

الشرح:

إطلاق لفظ المقطوع على الأحاديث نادر عند العلماء رحمهم الله، ولكنهم غالبًا يقولون عن المقطوع أيضًا: موقوف على فلان، فيقيدونه باسم التابعي الذي قاله.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَنْ دَونَ التَّابِعِيّ فيه مِثْلُهُ.

وَيُقَالُ للأَخِيرَيْنِ: الأَثَرُ.

الشرح:

يعني: يقال للمقطوع والموقوف: الأثر.

وصنيع كثير من الأئمة أنهم يسمون الجميع: الأثر، ومن ذلك صنيع الطحاوي رحمه الله في تسمية كتابيه: "شرح معاني الآثار" و"مشكل الآثار" وغيرهما.

والإمام أحمد رحمه الله يقول:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّـــدٍ أَخْـــبَارٌ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَـــتَى الْآثَارُ

لَا تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَـدِيثُ نَهَارُ

وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى أَثَرَ الْهُدَى ... وَالشَّمْسُ بَازِغَةٌ لَهَا أَنْوَارُ[1]

أي: يغيب عنه الحق في مسألة من المسائل، والدليل المأثور فيها واضح لمن تتبَّعه، وقد أسند الخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه" إلى مسلم الجرمي قال: سمعت وكيعًا يقول: لقيني أبو حنيفة؛ فقال لي: لو تركت كتابة الحديث وتفقهت، أليس كان خيرًا؟ قلت: أفليس الحديث يجمع الفقه كله؟! قال: ما تقول في امرأة ادَّعت الحمل وأنكر الزوج؟ فقلت له: حدثني عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بالحمل، فتركني، فكان بعد ذلك إذا رآني في طريق يأخذ في طريق آخر![2]. رحمهم الله جميعًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والمسنَدُ: مرفوع صحَابِيٍّ بسَنَدٍ ظَاهِره الاتِّصَال.

الشرح:

هذا تعريف ابن حجر رحمه الله: أن المسند هو الحديث المرفوع الذي يكون ظاهر سنده الاتصال، هذا هو المسند.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/٧٨٢).

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/١٦١).

وذهب ابن عبد البر رحمه الله إلى أن كل مرفوع هو مسند، حتى لو لم يكن الإسناد متصلًا[1].

وذهب غيره: إلى أن المسند هو كل ما اتصل إسناده، سواء كان مرفوعًا أو لا.

والصواب تعريف ابن حجر: (**المسند مرفوع صحابي، بسند ظاهره الاتصال**).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فإن قَلَّ عَدَدُهُ: فإمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إلى النَّبِيّ صلَّى اللهُ عليه وسلم، أَوْ إلى إمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كشُعْبَة.

فالأَوَّلُ: العُلُوُّ الْمُطْلَقُ.

والثَّاني: النِّسْبِيُّ.

الشرح:

الإمام أحمد -مثلًا- بينه وبين النبي ﷺ أربع رجال يروي عنهم.

وأحيانًا ينزل إسناد الإمام أحمد فيكون بينه وبين النبي ﷺ خمس أو ست رجال، فهذا يسمى النازل.

وأحيانًا يكون بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة، وهي ثلاثيات الإمام أحمد، فهذا يعتبر إسنادًا عاليًا.

ويكون الحكم على حديث الإمام المعيَّن بأنه عالي الإسناد من عدمه: بالنظر إلى غالب ما يرويه أهل طبقته، فإذا كان الغالب في رواية الناس في طبقته أن يكون بينهم وبين النبي ﷺ أربع رجال، وكان هذا الإمام بينه وبين النبي ﷺ ثلاث رجال؛ فنقول: هذا إسناده عالٍ، وإذا كان بينه وبين النبي ﷺ خمس رجال فنقول: هذا إسناده نازل.

قال: (**فالأول: العلو المطلق**)، وهو ما يكون إلى النبي ﷺ.

---

(١) التمهيد (١/٢-٤).

(**والثاني: النسبي**).

مثلًا: أروي أنا بإسنادي إلى البخاري، فيكون عدد ما بيني وبين البخاري من الرجال أقل مما هو في أسانيد غالب أهل العصر، فهنا أقول: إسنادي عالٍ بالنسبة إلى البخاري، لكن قد لا يكون عاليًا مطلقًا إلى النبي ﷺ، لوجود من يروى الحديث في طبقة البخاري بإسناد أعلى من إسناد البخاري.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَفِيهِ الْمُوافَقَةُ: وَهِيَ الْوُصُولُ إلى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ.

الشرح:

يبين ابن حجر رحمه الله أقسام العلو النسبي:

القسم الأول: الموافقة.

القسم الثاني: البدل.

القسم الثالث: المساواة.

القسم الرابع: المصافحة.

فالموافقة، قال: (**الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه**).

فمثلًا: الإمام البخاري رحمه الله شيخه محمد بن يوسف، فإذا كنت أروي بإسنادي فأصل إلى شيخ البخاري محمد بن يوسف لكن من غير طريق البخاري؛ فهذه موافقة مني للبخاري.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وفيهِ الْبَدَلُ: وَهُوَ الْوُصُولُ إِلى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذلِك.

الشرح:

البدل كالمثال السابق، لكني لا أصل بإسنادي إلى شيخ البخاري، بل أصل إلى شيخ شيخه، فيكون عندي إسناد إلى شيخ شيخ البخاري من غير طريق البخاري.

وفيه مؤلفات: "الأربعون الأبدال" لابن عساكر رحمه الله، وأبو الربيع الأندلسي له كتاب أيضًا: "الأبدال".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَفِيهِ الْمُسَاوَاةُ: وَهِيَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِي إلى آخِرِهِ مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ.

الشرح:

مثال فرضي: أنا أروي بإسنادي إلى النبي ﷺ، وإسنادي هذا يساوي إسناد البخاري إلى النبي ﷺ، فيستوي عدد الرجال بيني وبين النبي ﷺ مع الرجال الذين بين البخاري وبين النبي ﷺ.

فهذا اسمه المساواة.

وفيه مصنفات؛ منها: "أربعون المساواة" لأبي البركات الفراوي رحمه الله، وغيره.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وفِيهِ الْمُصَافَحَةُ: وهِيَ الاسْتِوَاءُ مَعَ تِلْمِيذِ ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ.

الشرح:

تقدم أن المساواة هي أن أستوي مع البخاري في عدد الرجال بيننا وبين النبي ﷺ.

أما المصافحة فلا أساوي البخاري، بل أساوي تلميذ البخاري.

وسميت المصافحة، فكأني لقيت البخاري وصافحته.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَيُقَابِلُ الْعُلوَّ بِأَقْسَامِهِ النُّزُولُ.

فإنْ تَشَارَكَ الرَّاوي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ في السِّنِّ واللُّقيِّ فهو الأَقْرَانُ.

الشرح:

قال رحمه الله: **(ويقابل العلو بأقسامه النزول)**.

تقدم أن هناك علوًّا مطلقًا وهناك علوًّا نسبيًّا، ويقابل كل قسم من العلو: قسم من النزول.

ثم قال رحمه الله: **(فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي فهو الأقران)**، فإذا كان السن متقاربًا، ولقينا شيوخًا في طبقة واحدة، فنحن أقران، وإذا رويت أنا عن قريني هذا فإن روايتي عنه تُسَمَّى: رواية الأقران.

وفيها مصنفات؛ منها: "ذكر الأقران ورواياتهم" لأبي الشيخ الأصبهاني، وللخطيب كتاب في هذا، ولعبد الغني بن سعيد الأزدي كتاب في رواية الصحابة عن بعضهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا عنِ الآخَرِ: فَالْمُدَبَّجُ.

الشرح:

أقران اشتركوا في السن واللقي، وكل واحد منهم روى عن الآخر، هذا يسميه العلماء: المدبج.

ومن شرط المدبج: أن يكونا قرينين، نص على هذا الشرط الحاكم[1] وابن الصلاح[2] رحمهما الله تعالى.

قد يأتي سائل ويسأل: ما فائدة المدبج؟

فائدته: إذا كان محمد وخالد أقرانًا، ثم وجدت في إسناد محمدًا يروي عن خالد، وفي إسناد آخر: خالدًا يروي عن محمد، فقد تتوهم أن هذا خطأ، فإذا عرفت أنهم يروون عن بعضهم، وأن روايتهم عن بعضهم من قبيل المدبج: لا يدخل إليك توهم الغلط.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُونَه: فالأكابِرُ عن الأَصَاغِرِ، وَمِنْه الآباءُ عَن الأبْنَاء.

الشرح:

يعني: يروي الراوي عمن هو دونه في السن واللقي، يعتبر هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، أو رواية الآباء عن الأبناء.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وفي عَكْسِهِ كثْرَةٌ.

الشرح:

(وفي عكسه كثرة)، أي: رواية الأبناء عن الآباء، والأصاغر عن الأكابر: كثيرة، لأنها هي الأصل.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمِنْهُ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص:٢١٥).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٣٠٩).

الشرح:

هذه أيضًا موجودة بكثرة:

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وفي هذا مؤلفات: للحافظ العلائي رحمه الله تعالى مؤلف في ذلك، وقد رتبه ابن حجر رحمه الله في كتابه: "الوشي المعلم".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإِنِ اشْتَرَكَ اثنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما، فَهُوَ: السَّابِقُ واللَّاحِقُ.

الشرح:

مثاله: شيخ عمره عشرون سنة، أتاه طالب وقرأ عليه، وعمر هذا الطالب تسعون سنة، ثم مات، وهذا الشيخ الذي كان عمره عشرين عُمِّر حتى صار عمره مائة سنة، وروى عنه تلميذٌ عمره تسع سنوات.

فالتلميذ الأول والتلميذ الثاني -يسمونهم السابق واللاحق- بينهم سنوات طويلة.

لماذا ينبه العلماء على السابق واللاحق؟

حتى إذا رأيت: في إسناد أن السابق قد روى عن شيخ، وفي إسناد آخر رأيت اللاحق يروي عن ذات الشيخ، والسابق مات عام خمسمائة وخمسين، واللاحق مات عام ستمائة وخمسين؛ فلا تتوهم أن هناك خطأ؛ فإن هذا قد يحصل.

ومن الأمثلة على ذلك: يقول ابن حجر رحمه الله: أكثر ما وقفنا عليه في السابق واللاحق أن ما بين التلميذ الأول والتلميذ الثاني مائة وخمسون سنة، فكيف حصل هذا؟

الحافظ السلفي سمع منه أبو علي البرداني -والبرداني أحد مشايخه- حديثًا، ورواه البردانيُّ عنه، ومات البردانيُّ على رأس الخمسمائة، ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع: سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة(١).

كم بين التلميذ الأول والتلميذ الثاني؟

التلميذ الأول مات عام خمسمائة، والثاني مات عام ستمائة وخمسين، الأول قرأ على الشيخ في شبابه ومات، والشيخ عُمِّر، وفي آخر حياته سمع منه سبطه وكان صغيرًا، وعُمِّر أيضًا سبطه هذا، فصار هناك فرق شاسع بين التلميذ الأول والتلميذ الثاني.

هذا السابق واللاحق.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإنْ رَوَى عَن اثنَيْنِ مُتَّفِقي الاسْمِ وَلَمْ يَتَمَيَّزَا، فباخْتِصَاصِه بِأَحدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ.

الشرح:

إن روى الراوي عن اثنين متفقي الاسم، ولم يتميزا: هل هو فلان أو فلان.

مثاله: أبو سلمة التبوذكي المتوفى عام ثلاث وعشرين ومائتين، يقول دائمًا: حدثنا حماد.

فمن هو حماد؟ هل هو حماد بن زيد أم حماد بن سلمة؟

كان أبو سلمة التبوذكي يكثر من الرواية عن حماد بن سلمة، أما حماد بن زيد فذكر المزي رحمه الله في "تهذيب الكمال" أنه يقال أنه لم يروِ عنه إلا حديثًا واحدًا(٢).

فإذا قال أبو سلمة التبوذكي: حدثنا حماد، فنقول: الأصل أنه حماد بن سلمة.

والمزي رحمه الله في "تهذيب الكمال" يهتم بهذه القضايا كثيرًا؛ فإذا قيل: روى فلان عن سفيان، هل هو سفيان بن عيينة أم سفيان الثوري؟ المزي يضع ضوابط لهذا في كتابه.

---

(١) نزهة النظر (ص:١٤٧).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/٢٩).

والمزي رحمه الله من أهل الحديث، وهو من أجل تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد شارك شيخ الإسلام في القراءة على بعض شيوخه.

وله مصـــنفات كثيرة، منها: "تحفة الأشـــراف"، وهذا الكتاب مرجع للعلماء في معرفة عبارات الترمذي، فالترمذي -أحيانًا- تختلف النسخ في الحديث، ففي نسخة يقول: (حسن صـحيح)، وفي نسـخة أخرى: (حسـن)، وفي نسـخة: (صـحيح)؛ فكيف نعرف الأدق أو الأقرب؟

قالوا: أدق الكتب في تمييز كلام الإمام الترمذي "تحفة الأشـــراف" للمزي، و"مختصـــر الأحكام" للطوسي، وهو مستخرج على الترمذي، ينقل كلام الترمذي رحمه الله بحروفه، وأيضًا "المنتقى" للمجد ابن تيمية.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإن جَحَدَ مَرْوِيَّهُ جَزْمًا: رُدَّ، أَوِ احْتمالًا: قُبِلَ، في الأصحِّ.

وفيه: "مَنْ حَدَّث وَنَسِيَ".

الشرح:

مثلًا: أحد الرواة روى عنه تلميذه، ثم بعد ذلك أتى هذا التلميذ وذكر لشـــيخه هذا الحديث؛ فنسي الشيخ أنه حدث تلميذَه بهذا:

فإن جحده جزمًا، يعني: قال: هذا كذب، أو خطأ، أو لم أروِ هذا، فيُرَدُّ حديث التلميذ.

أو احتمالًا، كأن يقول: أظن أنِّي لم أحدِّثك به، أو أظنك مخطئ، ونحو هذه العبارات، قال ابن حجر: (**قُبل في الأصح**).

وهذا قول جمهور أهل الحديث.

وفي الصحيحين: حديث عمرو بن دينار، عن أبي معبد مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير»[1].

وفي رواية مسلم: (قال عمرو بن دينار: فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره، وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: وقد أخبرنيه قبل ذلك).

وفي باب "من حدث ونسي" عدة مؤلفات: فللدارقطني رحمه الله كتاب بهذا العنوان "من حدث ونسي"، وللخطيب أيضًا كتاب في هذا، ولخص السيوطي رحمه الله كتاب الخطيب وسماه: "تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإن اتفقَ الرُّواةُ في صِيَغِ الأَدَاءِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَالاتِ، فَهُو الْمُسَلْسَلُ.

الشرح:

المسلسل أن يروي الرواة حديثًا على نمطٍ واحد.

مثال ذلك: حديث معاذ رضي الله عنه في سنن أبي داود والنسائي وصححه ابن حجر، أن النبي ﷺ قال: «**يا معاذ، إني أحبك، فلا تدعن دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[2].

هذا الحديث تسلسل، كل راوي يقول لمن بعده: إني أحبك، ويحدثه بهذا الحديث، فسموه المسلسل بالمحبة.

وأول من جمع المسلسلات هو أبو موسى المديني رحمه الله تعالى المتوفى عام واحدٍ وثمانين وخمسمائة للهجرة في كتابه: "نزهة الحفاظ"، والسخاوي رحمه الله ذكر في كتابه "الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة" مائة مسلسل، غالبها ضعيف.

---

(١) صحيح البخاري (١/١٦٨)(٨٤٢)، صحيح مسلم (١/٤١٠)(٥٨٣) واللفظ له.

(٢) سنن أبي داود (٢/٨٦)(١٥٢٢)، سنن النسائي (٢/٥٣)(١٣٠٣)، مسند أحمد (٣٦/٤٢٩-٤٣٠)(٢٢١١٩).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَصِيَغُ الأَدَاءِ:

سَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي.

الشرح:

ابن حجر رحمه الله يرتب صيغ الأداء فيجعلها على مراتب.

فهذه المرتبة الأولى: سمعت وحدثني.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ أَخْبَرَنِيْ وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ.

الشرح:

هذه المرتبة الثانية.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ.

الشرح:

هذه المرتبة الثالثة.

وهذه الصيغة: (قرئ عليه وأنا أسمع)، يُكثر منها النسائي عن شيخه الحارث بن مسكين، وروي أنه قد قيل للحارث: أن النسائي عين للسلطان عليه، فأبى أن يُحدثه الحارث بن مسكين، فكان النسائي رحمه الله يختبئ من خلف الستار ويسمع الأحاديث التي تقرأ على الحارث بن مسكين؛ لذلك كثيرًا في "سنن النسائي": قرئ على الحارث بن مسكين وأنا أسمع، أو أخبرني الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ أَنْبَأَنِي.

الشرح:

هذه المرتبة الرابعة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ نَاوَلَنِي.

الشرح:

هذه المرتبة الخامسة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ شَافَهَنِي.

الشرح:

هذه المرتبة السادسة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ.

الشرح:

يعني: كتب إليَّ بالإجازة، هذه المرتبة السابعة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ عَنْ، وَنَحْوُهَا.

الشرح:

هذه هي المرتبة الثامنة.

وهذا الترتيب الذي ذكره الحافظ هو الذي استقر عليه الاصطلاح.

لكن من الأئمة المتقدمين من لا يفرقون بين هذه الصيغ، فيحيى بن سعيد رحمه الله يقول: من سمع الشيخ فلا يبالي أن يقول: حدثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني.

وأقدم من نُسب إليه التفريق بين حدثنا وأنها للسماع من لفظ الشيخ، وبين أخبرنا وأنها للقراءة على الشيخ؛ هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وتبعه على هذا التفريق الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

أما البخاري رحمه الله فجرى على عدم التفريق بينهما، وقد عقد بابًا في كتاب العلم بين فيه أن الألفاظ: سمعت وحدثنا وأخبرنا؛ أنها مستوية(١).

ومنهم من أتى وفرق بين حدثنا وأخبرنا من جهة اللغة، وتفريق ابن حجر رحمه الله هذا هو في الاصطلاح، أما في اللغة فالتفريق بينهما فيه شيء من التكلف، لكن يقولون اصطلاحًا: "حدثنا" للذي يسمع من الشيخ، و"أخبرنا" للذي يقرأ على الشيخ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

فَالأوّلانِ:

الشرح:

الأولان: يقصد سمعت وحدثني، وهما في المرتبة الأولى.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

---

(١) صحيح البخاري (١/٢٢).

لِمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ.

فَإِنْ جَمَعَ فمعَ غَيْرِهِ.

الشرح:

(**لمن سمع وحده من لفظ الشـــيخ**)، فإذا جمع فقال: سمعنا أو حدثنا فمعناها أن معه غيره.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وأَوَّلُهَا: أصْرحُها وَأَرْفعُها فِي الإمْلاءِ.

والثَّالِثُ، والرَّابعُ: لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ، فإنْ جَمَعَ: فَكَالْخَامِسِ.

الشرح:

(**وأولها**) يقصد بهذا "سمعت" فقط.

(**أصرحها وأرفعها في الإملاء**) يعني: (سمعت) أصرح وأرفع من (حدثني)؛ لأن سمعت لا تحتمل غير السماع، أما حدثني فقد وُجد من أهل الشام من يستعملها في الإجازة؛ تدليسًا، فإذا أجيز إجازة بأن أذن له شيخه بالرواية عنه يقول: حدثني؛ لهذا الإشكال صارت سمعت أرفع من حدثني.

قال: (**والثالث**) يعني: أخبرني، (**والرابع**) يعني: قرأت، هذا (**لمن قرأ بنفسه، فإن جمع**) يعني: قال: أخبرنا أو قرأنا عليه فهو كالخامس، يعني: فهي مرتبة مساوية لمرتبة: قرئ عليه وأنا أسمع.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والإنْبَاءُ: بِمَعْنَى الإِخْبَارِ، إِلَّا فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَهُوَ للإِجَازَةِ.

الشرح:

الإنباء هو نفســـه الإخبار عند المتقدمين، لكن عند المتأخرين الإنباء يطلقونه على الإجازة.

مثلًا: إن أجازك أحد برواية "صـــحيح البخاري"، فالمتأخرون يعبِّرون عن هذه الإجازة: بالإنباء.

واســـتعمال المتقدمين رحمة الله عليهم للفظ الإنباء قليل، لكنه كثر عند المتأخرين لكثرة الإجازة عندهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

كعن، وَعَنْعَنَةُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِنْ المدَلِّسِ.

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا وَلَوْ مَرَّةً، وهُوَ الْمُخْتَارُ.

الشرح:

هذا تقدم شرحه، راويان متعاصران -في نفس الزمن- محمد وخالد، وفي المدينة نفسها، وكلاهما ثقة غير مدلس، وقال محمد: "عن خالد"، فالإمام مســـلم رحمه الله نقل الإجماع على أنه يُقبل، ويُحمَل على السماع(١).

أما الإمام البخاري فيقول: لا بد أن يثبت عندي أنه سمع منه ولو مرة، فإذا ثبت عندي أنه سمع منه مرة واحدة فأي عنعنة تكون بعد ذلك فهي محمولة على السماع.

---

(١) صحيح مسلم (١/٢٩-٣٠).

والأصـــح هو ما ذهب إليه البخاري رحمه الله، وهو مذهب علي بن المديني وجمع من المحدثين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وأَطْلَقُوا الْمُشَافَهَةَ فِي الإِجَازَةِ الْمُتَلَفَّظِ بِهَا، وَالْمُكَاتَبَةَ فِي الإِجَازَةِ الْمَكْتُوبِ بِهَا.

الشرح:

يعني بالإجازة: الإذن بالرواية، وهذه لها كيفيتان:

الكيفية الأولى: أن يشـــافهه، مثل أن يقول له مشـــافهة: أجزتك، فللتلميذ أن يقول: شافهني؛ هذا عند المتأخرين.

أما المتقدمون فيقولون: لا بد أن يقول أجازني مشافهة.

الكيفية الثانية: أن يكتب له كتابة أنه قد أجازه، فللتلميذ أن يقول: كاتبني.

أما المتقدمون فيقولون: أجازني مكاتبة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

واشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمُنَاوَلَةِ اقْتِرَانَهَا بالإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ.

وَهِيَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ.

الشرح:

المناولة: أن يدفع الشيخُ كتابَه للطالب، فلا يروي عنه هذا الطالب إلا إذا أذن له الشيخُ في الرواية، فإذا دفعه فقط ولم يأذن له في الرواية فلا يروي عنه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَكَذَا اشْـــتَرَطُوا الإِذْنَ فِي الوِجَادةِ، وَالْوَصِـــيَّةِ بِالْكِتَابِ، وفِي الإِعْلامِ، وَإِلَّا فَلاَ عِبْرَةَ بذلِكَ، كالإِجَازَةِ الْعَامَّةِ وَلِلْمَجْهُولِ وَلِلْمَعْدُومِ، عَلَى الأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

الشرح:

الوجادة: أن يموت الشـيخ ويجد التلميذ كتابًا فيه خط شـيخه، فهذه وجادة؛ لأنه وجد خط شيخه.

فإذا وجد خط الشـيخ ولم يأذن له الشـيخ بالرواية فيقول: وجدت بخط شـيخي، وهذا كثير في كلام عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

أما إذا أذن له بالرواية فله أن يقول: أخبرني فلان؛ وهذا عند المتأخرين.

والسؤال: هل الرواية بالوجادة تصح؟

المتأخرون يقولون: نعم تصح، إذا أذن له بالرواية.

أما المتقدمون فيرون أنها منقطعة، إلا إذا ثبت أنه سمع الكتاب أيضًـــا منه، وإلا فيكون منقطعًا، ولذا تجدهم يقولون كثيرًا: فلان عن فلان صحيفة أو كتاب؛ فيُعِلُّون بهذا.

أما الوصية بالكتاب: فمثل أن يريد المحدِّثُ أن يسافر أو خشي أن يموت فيوصي بهذا الكتاب لشـــخص معين، فإذا لم تقترن هذه الوصـــية بالإجازة فالجمهور يقولون: لا بد من الإذن بالإجازة.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط في الوصية الإذن بالإجازة، ونُسب هذا إلى ابن سيرين وأنه أفتى أيوب السختياني بذلك، وروي أنه توقف فيه.

وحكم الرواية بالوصـية مع الإذن مثل حكم الوجادة، عند المتأخرين يقولون: تصـح إذا أذن، وعند المتقدمين يقولون: لا، تعتبر منقطعة حتى يثبت السماع أيضًا مع الوصية.

قال: **(وفي الإعلام وإلا فلا عبرة لذلك)**.

الإعلام: أن يُعلم الشيخُ تلميذَهُ بأنه يروي الكتاب الفلاني عن فلان.

فإذا أعلمه بدون أن يأذن له فلا يستطيع التلميذُ أن يروي عنه، ولا بد أن يأذن له الشيخ بالرواية.

وهل هي متصلة أم لا؟ كالمسائل السابقة:

المتقدمون يعتبرونها منقطعة إلا إن سمعها منه.

والمتأخرون يجيزون الرواية بها دون سماع.

قوله: (**كالإجازة العامة**) يعني: ما سبق من الوجادة والوصية والإعلام إذا كانت كلها بلا إذن فهي كالإجازة العامة، كأن يأتي أحد ويقول: أجزت أهل الأرض كلهم، فهذه إجازة عامة.

(**أو إجازة لمجهول**)، كقوله: "أجزت محمدًا"، ومحمد مجهول.

(**أو لمعدوم**)، كقوله: أجزت لك ولذريتك، وذريتك معدومون الآن لم يولدوا بعد، فهذه كلها لا عبرة بها.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ الرُّواةُ: إِنِ اتفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبائِهِمْ فَصَاعِدًا، واخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ: فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ.

الشرح:

يعني: اتفق اسمه مع اسم الراوي الآخر، واسم أبيه مع اسم أبي الراوي الآخر، فصاعدًا واختلفت أشخاصهم، كمحمد بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن، فهذا راوٍ وهذا راوٍ آخر، فاختلف الأعيان، والأسماء متفقة.

فهذا يسميه العلماء: المتفق والمفترق، وقد صنف الخطيب رحمه الله فيه كتابًا حافلًا، وهو مطبوع.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإن اتّفَقَتِ الأَسْمَاءُ خَطًّا واخْتَلَفَتْ نُطْقًا: فهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ.

الشرح:

يعني: اتفقت الأسماء في الخط، واختلفت في النطق، سواء كان مرجع الاختلاف في النطق: النقط أم الشكل، كلها يسميها العلماء: المؤتلف والمختلف.

وفي هذا مؤلفات، مثل كتاب: "التصحيف والتحريف" لأبي أحمد العسكري، و"مشتبه النسبة" لعبد الغني الأزدي، و"تبصير المنتبه" لابن حجر، و"توضيح المشتبه" لناصر الدين الدمشقي ، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني رحمه الله، وأتمه الخطيب بـ "المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإِنِ اتفَقَتِ الأَسْمَاءُ

الشرح:

اتفقت الأسماء: خطًّا ونطقًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

واخْتَلَفَتِ الآبَاءُ.

الشرح:

اختلفت الآباء فقط في النطق، لكنها في الخط واحدة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ بِالعَكْسِ: فهُوَ الْمُتَشَابِهُ.

الشرح:

فهو المتشابه، مثل: محمد بن عَقيل، ومحمد بن عُقيل، تشابهت أسماؤهم لكن اختلفت أسماء آبائهم فقط بالنطق، فمحمد بن عَقيل هذا نيسابوري، ومحمد بن عُقيل هذا فريابي.

والعكس، مثل: شريح بن النعمان وسريج بن النعمان.

وقد ألف فيه الخطيب: "تلخيص المتشابه في الرسم"، وهو مطبوع.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَكَذَا إنْ وَقعَ الاتفَاقُ في الاسْمِ واسْمِ الأَبِ، والاخْتِلاَفُ فِي النِّسْبَةِ.

الشرح:

وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب، واختلف في النسبة، فالنسبة هي التي فيها إشكال، كمحمد بن عبد الله الحضرمي، ومحمد بن عبد الله المخرمي؛ اختلفت النسبة فقط.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ: مِنْها أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفَاقُ أَوْ الاشْتِبَاهُ إلَّا في حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ.

الشرح:

مثاله: محمد بن سنان ومحمد بن سيار، وقع الاختلاف فقط في حرف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أو بالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ. أو نَحْوِ ذَلِكَ.

الشرح:

التقديم والتأخير، كالأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.

كل هذه اللطائف المذكورة في الأسماء يفيد ضبطُها كثيرًا في معرفة الرجال في الأسانيد، وتدفع الإشكالات التي قد تواجه الباحث.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمِنَ الْمُهِمِّ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ، وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَيَاتِهِمْ.

الشرح:

هذه خاتمة النخبة.

فمعرفة المواليد والوفيات هذا مهم حتى يكتشف الباحث قضية التدليس، والإرسال وما إلى ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وبُلْدَانِهِمْ، وأَحْوَالِهِمْ: تَعْدِيلًا وَتَجْرِيحًا وَجَهَالَةً.

الشرح:

الطبقة قوم اشتركوا في السن والطلب، يعني: سنهم قريب وطلبهم تقريبًا على مشايخ في طبقة واحدة، فهؤلاء يسمون طبقة.

ومن العلماء من وَسَّع الطبقة، ومنهم من ضَيَّقها.

فابن حبان رحمه الله وسع الطبقة، فجعل الصحابة كلهم طبقة واحدة، مع أن منهم كبارًا وصغارًا.

وابن سعد رحمه الله قسم الصحابة رضي الله عنهم إلى ثلاث طبقات فضيق الطبقة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومَرَاتِبُ الْجَرْحِ: وأَسْوَأُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلَ، كأَكْذَبِ النَّاسِ.

الشرح:

(أكذب الناس) هذه لفظة قوية في الجرح، وكذلك: "إليه المنتهى في الوضع"، أو "ركنٌ في الكذب".

ومن عبارات الجرح العجيبة في هذا ما قاله أبو معمر القطيعي رحمه الله عن أحدهم: "لو كان في مطبخٍ امتلأ ذبابًا".

وقال يحيى بن معين عن أحد الرواة: يستأهل أن يُحفر له بئر ثم يرمى فيه.

وسويد بن سعيد الذي روى: «من عشق فكتم فعف فمات مات شهيدًا» قال يحيى بن معين: لو كان عندي فرس ورمح لغزوت سويدًا!

ولأئمة الجرح والتعديل عبارات عجيبة أحيانًا في رمي الرواة، كقولهم: "دجالٌ من الدجاجلة"، وقولهم: "أكذب من روث حمار الدجال"، وما أشبه ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ثُمَّ دَجَّالٌ، أَوْ وَضَّاعٌ، أَوْ كَذَّابٌ.

وَأَسْهَلُهَا: لَيِّنٌ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أو فيه مَقَالٌ.

الشرح:

معرفة إطلاقات الأئمة ومرادهم بهذه الألفاظ مفيد.

ومن المفيد في ذلك قراءة كتاب "ميزن الاعتدال" للذهبي؛ حيث يبين لك: هل هذا الإمام متشدد أو متساهل؟ وماذا يعني إذا أطلق هذه العبارة؟

وكذلك ابن القطان الفاسي في كتابه "بيان الوهم والإيهام"، والباجي في "التعديل والتجريح".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومَرَاتِب التَّعْدِيْلِ: وأَرْفَعُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلَ: كَأَوْثَق النَّاسِ.

ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ، كثِقَة ثِقَة، أَوْ ثِقَةٌ حافِظٌ.

الشرح:

قال سفيان بن عيينة عن شيخه عمرو بن دينار: ثقة ثقة ثقة ثقة ثقة ثقة ثقة ثقة ثقة، تسع مرات كررها من باب تأكيد أنه ثقة، وإن كان في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي ذكر أنه كررها أربع مرات فقط[1].

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٧).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ، كَـ: شَيْخٌ.

الشرح:

شيخ فيها نوع من التضعيف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا.

الشرح:

لا بد أن يكون الذي يزكي يعرف الأسباب التي ترفع الراوي، والتي تضع الراوي.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ولو من واحدٍ، على الأصَحِّ.

الشرح:

خلافًا للفقهاء؛ فالفقهاء يجعلون التزكية مثل الشهادة، والصواب أن بينهما فرقًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والْجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْتَّعْدِيلِ إنْ صَدَرَ مُبيَّنًا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِه، فَإِنْ خَلاَ عَن التَّعْدِيلِ: قُبِلَ مُجْمَلًا، عَلَى الْمُخْتَارِ.

الشرح:

(**والجرح مقدمٌ على التعديل**) يعني: مهما بلغ عدد المجرحين والمعدلين، هذا رأي الحافظ، مهما بلغ عددهم فالجرح مقدم على التعديل، لكن إذا وجد هذا الشرط: (**إن صدر مبينًا**)، يعني: مُفَسَّرًا.

ومن الغريب أن الخطيب البغدادي رحمه الله اشترط التساوي في عدد المجرحين والمعدلين، أو كون المجرحين أكثر؛ لتقديم الجرح.

قال: (**من عارفٍ بأسبابه**).

والصواب أن أقوال الأئمة النقاد الحفاظ القدامى مقبولة ومعتمدة، سواء جاءت مفسرة أم لا؛ لأنهم عاصروا عصر الرواية، وخبروا الأحاديث، وسبروها، وعرفوا أحوال الرجال.

فالصواب أن أقوالهم معتمدة، سواء فسروا الجرح أم لا.

(**فإن خلا عن التعديل قبل مجملًا**)، أي: الجرح (**على المختار**).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمِنَ الْمُهِمِّ مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيْنَ، وأَسْمَاءِ الْمُكَنَّيْنَ.

الشرح:

من الرواة من يُعرف بكنيته ولا يُعرف باسمه.

أبو هريرة ﷺ اختلف في اسمه على ثلاثين قولًا، والمشهور أنه عبد الرحمن بن صخر.

والذي اختاره يحيى بن معين وغيره أنه عبد الله بن عامر، هذا هو أقوى الأقوال في اسمه رضي الله عنه وأرضاه.

وأبو بكر الصديق ﷺ اسمه عبد الله بن عثمان، وأكثر الناس يعرف أبا بكر ﷺ لكن لا يعرف الاسم؛ لأنه يشتهر بالكنية.

فمعرفة الكنية مهم، حتى إذا أتى في إسناد راوٍ مكنى يُعرَف من هو.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَن اسْمُهُ كُنْيَتُهُ.

الشرح:

ومن اسمه كنيته، كأبي سلمة بن عبد الرحمن، اسمه وكنيته: أبو سلمة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومنِ اخْتُلِفَ في كُنْيَتِه.

الشرح:

(ومن اختلف في كنيته)، كأسامة بن زيد رضي الله عنهما، قيل في كنيته: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومن كَثُرَتْ كنَاهُ أو نُعُوتُهُ.

وَمَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ.

الشرح:

(ومن وافقت كنيته اسم أبيه)، كإبراهيم بن إسحاق، وكنيته أبو إسحاق.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ.

الشرح:

(**أو بالعكس**) مثل إسحاق بن أبي إسحاق.

(**أو كنيته كنية زوجته**) كأبي الدرداء وأم الدرداء رضي الله عنهما.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى أُمِّهِ.

الشرح:

(**ومن نسب إلى غير أبيه**)، كالحسن بن دينار، نسب إلى زوج أمه.

(**أو إلى أمه**)، كإسماعيل بن علية، نسب إلى أمه، وقد ذكر أنه قال: من قال ابن علية فقد اغتابني، ولذلك كان الشافعي رحمه الله يقول: حدثنا إسماعيل الذي يقال له: ابن علية.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوْ إِلَى غير ما يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ.

ومن اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ أَبِيهِ وجَدِّه.

الشرح:

مثل الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أو اسْمُ شَيْخِهِ وشَيْخِ شَيْخِه فَصَاعِدًا.

الشرح:

(**أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدًا**) كعمران القصير، يروي عن شيخه عمران أبي رجاء العطاردي، عن شيخه عمران بن حصين ﷺ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومَن اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِه والرَّاوي عنهُ.

الشرح:

مسلم بن الحجاج يروي عن البخاري، والبخاري يروي عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومَعْرِفةُ الأَسْمَاءِ الْمُجَرَّدِةِ والْمُفْرَدَةِ.

الشرح:

(**ومعرفة الأسماء المجردة**)، من حيث هي، (**والمفردة**) التي سمي بها شخص واحد.

وقد ألف أبو بكر البرديجي رحمه الله في هذا، مثل: سندر مولى زنباع الجذامي، ما سمي بهذا الاسم إلا هذا الواحد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَالْكُنَى، وَالأَلْقَابِ، والأَنْسَابِ.

الشرح:

الكنى من حيث هي أيضًا.

والألقاب: كـ: ذي اليدين، وغندر، وهو محمد بن جعفر، وصاعقة وهو محمد بن عبد الرحيم، ولُقِّب صاعقة قيل: لقوة حفظه، وقيل: لأنه كلما أراد أن يقرأ على شيخٍ وجده قد مات بالقرب، وجزرة وهو صالح بن محمد، فقد قرأ في حديث: خرزة، فصحَّفه وقال: جزرة، فلُقِّب بجزرة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَتَقَعُ إِلَى الْقَبَائِلِ وَالأَوْطَانِ: بِلادًا، أَوْ ضِيَاعًا، أَوْ سِكَكًا، أَوْ مُجَاوَرَةً.

وَإِلَى الصَّنَائِعِ والحِرَفِ.

وَيَقَعُ فيهَا الاتِّفاقُ والاشْتِبَاهُ كالأَسْمَاءِ، وقد تَقَعُ أَلْقَابًا.

وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ.

الشرح:

هذه الأنساب تقع إلى القبائل، فينسب إلى قبيلة أو إلى وطن، فاليمامي لأهل اليمامة مثلًا.

أو ضياعًا أو سككًا، كإبراهيم الحربي، إلى محلة يقال لها الحربية ببغداد.

(**وإلى الصنائع والحرف**)، كالحناط والخياط والخباط، فهذه ألقاب إلى الصنائع والحرف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومعرفِة الْمَوَالِي، مِنْ أَعْلَى وَمِنْ أَسْفَلَ: بالرِّقِّ، أَوْ بِالْحِلْفِ.

الشرح:

الموالي الذين ينتسبون إلى غير آبائهم، إما بالإعتاق، وإما بالحلف، وإما بالإسلام، فقد يُقال: "مولاه" لأنه أسلم على يده، أو "مولاهم" لأنه تحالف معهم، أو "مولاهم" لأن جده أعتقوه؛ فينسب إليهم.

(**من أعلى ومن أسفل**): من أعلى كالمعْتِق، ومن أسفل المعتَق.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ والأَخَوَاتِ.

الشرح:

الإخوة والأخوات حتى يُعرف الكلام، فأحيانًا يقولون: آل فلان ضعفاء، أو أبناء زيد بن أسلم ضعفاء، فهذا يفيد.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَمَعرِفَةُ آدَابِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ.

الشرح:

معرفة آداب الشيخ والطالب: كالإخلاص لله ﷻ وطلب العلم لله جل وعلا.

وقد أُلِّف في هذا مصنفات: كـ "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" وغيرها من المؤلفات.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَسنِّ التَّحمُّلِ والأدَاءِ.

الشرح:

(**التحمل**) أي: أخذ الحديث وسماعه، وهذا يبدأ من التمييز، فإذا ميز يستطيع أن يتحمل، لكن إذا أراد أن يؤدي ويبلغ هذا الحديث، فلا بد أن يكون هذا الأداء بعد البلوغ؛ حتى يؤمن ألا يخطئ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وصِفَةِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَعَرْضِهِ وسَمَاعِهِ.

الشرح:

(**وصفة كتابة الحديث**)، يقول ابن حجر رحمه الله في "النزهة": (وهو أن يكتبه مُبَيَّنًا مفسَّرًا، ويَشكُل المشكِل منه ويَنقُطه، ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى)، فإذا سقط منه شيء فيكتبه في الحاشية اليمنى.

وهذا يفيدنا حتى في قراءة المخطوطات، نعرف لماذا كتب هذا في الحاشية اليمنى، وأنه يريد الساقط، (ما دام في السطر بقية، وإلا ففي اليسرى).

(**وعرضه**)، قال في "النزهة": (وصفة عرضه، وهو مقابلته مع الشيخ المسمِع)، أي: يقابل الحديث الذي سمعه على الشيخ، (أو مع ثقةٍ غيره، أو مع نفسه شيئًا فشيئًا) بحيث يكون أصل الشيخ معه ويقابل ليتأكد.

(**وسماعه**)، قال في "النزهة": (وصفة سماعه بأن لا يتشاغل بما يخل به: من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ)[1].

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وإِسْمَاعِه.

الشرح:

(**وإسماعه**)، أي: إذا أراد أن يسمع غيرَه فيسمعه من أصله الذي سمع فيه، أو من فرع قابله على أصله؛ حتى يأمن الخطأ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

والرِّحْلَةِ فِيهِ.

الشرح:

بحيث يبدأ في الرحلة بالسماع من مشايخه الذين عنده في بلده، فإذا انتهى انتقل إلى من هم أبعد منه.

---

(١) نزهة النظر (ص:١٨٤).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وتَصْنِيفِه: إمَّا عَلَى الْمَسانِيد.

الشرح:

يصنف هذه الأحاديث إما على المسانيد، كمسانيد الصحابة مثلًا، إما أن يبدأ بالأسبق إلى الإسلام أو بالأفضلية كالعشرة المبشرين بالجنة، أو على حروف المعجم كما فعل الطبراني.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أو الأبْوَابِ.

الشرح:

(**أو الأبواب**) كالإمام البخاري والترمذي رحمهما الله على أبواب الفقه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أو الْعِلَلِ.

الشرح:

(**أو العلل**) كما فعل الدارقطني.

أو على علل الأبواب كما فعل ابن أبي حاتم رحمه الله.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أَوِ الأطْرَافِ.

الشرح:

(**أو الأطراف**) مثل فعل المزي رحمه الله في "تحفة الأشـــراف"، وقد تكون هذه الأطراف مقيدة بنوع من أنواع الحديث مثل كتاب الدارقطني "أطراف الغرائب والأفراد".

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ومعْرفة سَبَبِ الْحَدِيث: وَقَدْ صَنَّفَ فيهِ بَعْض شُيوخِ القاضِي أَبِي يَعْلَى بن الْفَرَّاءِ.

الشرح:

ومن المتأخرين من صنف في سبب الحديث كابن حمزة الحسيني الحنفي.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وصَـــنَّفُوا في غَالِب هذِه الأنْوَاعِ. وهِيَ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظاهِرَةُ التَّعْرِيفِ، مُسْـــتَغْنِيَةٌ عن التَّمْثِيلِ، وَحَصْرُها مُتَعَسِّرٌ: فَلْتُرَاجَعْ لها مَبْسُوطاتُها.

والله الْمُوَفِّقُ والهَادِي، لا إله إلَّا هُوَ.

الشرح:

هذه خاتمة ابن حجر رحمه الله لكتابه "النخبة".

وأُذَكِّرُ بما تقدم ذكره: أن علم المصـــطلح من علوم الآلة، فأنت الآن عرفت معنى كلام الحافظ ابن حجر، وفهمت كلامه رحمه الله في هذا المتن، فعليك الآن أن تطبق، وقبل التطبيق يحسن بك أن تقرأ كتابًا آخر في المصطلح كشرح المصنف "نزهة النظر"، أو كتاب "الموقظة" للحافظ الذهبي رحمه الله، ثم إذا أتقنتَ علم المصـــطلح تنتقل بعد ذلك إلى التطبيق، فتقوم بتخريج الأحاديث، حتى تنتفع بما تعلمته في هذا الباب.

مراجع التوثيق

١. آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، اعتنى به: مجموعة من الباحثين، منهم: المدير العلمي للمشروع علي بن محمد العمران، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (رحمه الله تعالى)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: بدر عبد الله البدر، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ١٩٩٢م.

٥. إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦. ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)،

قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

٧. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

٨. بلابل التغريد فيما أفدناه في أيام التجريد، عبد الرحمن بن عبيد الله بن محسن السقاف الحسيني الحضرمي. تحقيق: علي بن محسن بن علوي السقاف، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٠. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

١٢. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)،

المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

١٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

١٥. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٦. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

١٧. حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية.

١٨. رفع الإصر عن قضاة مصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

١٩. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، عام النشر: ٢٠١٠م.

٢٠. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى:٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

٢٢. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى:٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٢٣. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٤. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور/عبد السند حسن يمامة)، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٢٥. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م.

٢٦. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام

عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٧. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٢٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢٩. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٠. العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت (مطبوع بآخر المجلد الخامس من السنن).

٣١. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

٣٢. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)،

المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٣. الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٤. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٣٥. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٦. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٣٧. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٣٨. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى:٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٣٩. المجروحين من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولي، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤٠. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى:٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤١. مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: جـ ١، ٢/ الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، جـ ٣/ الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، جـ ٤/ الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤.

٤٢. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٥. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

٤٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٧. معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٨. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٤٩. مناقب الإمام الشافعي، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي، عماد الدين أبو الفداء، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٠. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

٥١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى:٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٥٢. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م.

٥٣. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.

٥٤. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٥٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م.

٥٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ)، المحقق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٥٧. نظم العقيان في أعيان الأعيان، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت.

٥٨. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، المحقق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية – مصر، الطبعة الثانية.

٥٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.